إتحاد المصارف العربية

مجلة شهرية متخصصة
العدد 513 - آب / أغسطس 2023
www.uabonline.org

الإقتصاد السعودي الأسرع نمواً بين إقتصادات مجموعة العشرين

الإستثمار الأجنبي المباشر 100 مليار دولار في 2030

محافظ البنك المركزي السعودي

أيمن السياري

دعم الرقمنة وتنويع أنشطة القطاع

QNB
KIB
بنك مصر BANQUE MISR نعمل معاً لمصر بقلبها
البنك العربي ARAB BANK
مصرف الجمهورية JUMHOURIA BANK
البنك التجاري الوطني National Commercial Bank NCB
البنك الأهلي المصري NATIONAL BANK OF EGYPT
بنك القاهرة Banque du Caire

Striving to achieve tomorrow's goals is what motivates us today

Our expert corporate services aim to take your business to the next level

At QNB we dedicate our greatest commodity to your success, our time. Ensuring your goals are achieved is what is most valuable to us

QNB

qnb.com

السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة

إتحاد المصـارف العربيـة

والأمين العام

محمد الإتربي
رئيس مجلس الإدارة
(مصر)

د. جوزف طربيه
رئيس اللجنة التنفيذية
(لبنان)

عبد المحسن الفارس
نائب رئيس مجلس الإدارة
نائب رئيس اللجنة التنفيذية
(المملكة العربية السعودية)

د. وسام حسن فتوح
الأمين العام

الشيخ محمد الجراح الصباح
(الكويت)

عدنان أحمد يوسف
(البحرين)

عثمان بن جلون
(المغرب)

عبدالله مبارك آل خليفة
(قطر)

باسم السالم
(الأردن)

عبدالرزاق الترهوني
(ليبيا)

زياد خلف عبد
(العراق)

عبدالحكيم العجيلي
(سلطنة عمان)

رغد جرجي معصب
(سوريا)

د. أحمد علي عمر بن سنكر
(اليمن)

محمود الشوا
(فلسطين)

أحمد الديب
(جيبوتي)

ناجي غندري
(تونس)

عباس عبدالله عباس
(السودان)

لزهر لطرش
(الجزائر)

الحنشي ولد محمد صالح
(موريتانيا)

طارق فايد
المصارف المشتركة

(الامارات العربية المتحدة)

صندوق النقد العربي (بصفة مراقب)

المحتويات

- **كلمة العدد**

- المملكة العربية السعودية ضمن أكبر 20 إقتصاداً عالمياً 7

- **موضوع الغلاف**

- التطورات الإقتصادية والمالية والمصرفية في المملكة العربية السعودية
الإقتصاد الأسرع نمواً بين إقتصادات مجموعة العشرين 8

- القطاع المصرفي السعودي لا يزال يحظى بمستويات رؤوس أموال جيدة 16

- **الدراسات والأبحاث والتقارير**

- عملة موحدة جديدة لمجموعة الـ «بريكس» للإطاحة بالدولار؟ 38

- صناديق الثروة السيادية في العالم 40

- **الأخبار والمستجدات**

- «ساما» : نمو أصول القطاع المصرفي سببه الطلب المتوقّع على الإقراض 18

موضوع الغلاف

رئيس مجلس الإدارة

محمد الإتربي

الأمين العام

د. وسام حسن فتوح

مديرة إدارة المجلة

رجاء كموني

الاشتراكات:

للمصارف والمؤسسات المالية 300 دولار أميركي

المراسلات:

ص.ب: 11-2416 رياض الصلح 11072110
بيروت - لبنان
هاتف: 377800-1-961+
فاكس: 364955-1-961+ / 364952-1-961+
بريد إلكتروني: magazine@uabonline.org

- السعودية تدعم مقترح إنشاء صندوق بتريليون دولار لتعزيز فرص شركات G20 الناشئة 18
- ولي العهد السعودي يطلق المخطط العام للمراكز اللوجستية في المملكة 20
- «بلومبرغ»: القطاع المصرفي السعودي يشهد طفرة في التوظيف 21
- «فيتش»: أداء جيد للمصارف السعودية في العام 2023 رغم ضعف السيولة 21
- طفرة القطاع الخاص تتواصل في السعودية والإمارات 22
- 10.8 % نمو قطاع شركات التمويل في السعودية خلال 2022 22
- تلبية للطلب المتنامي من المستهلكين وجاذبية بيئة الأعمال في المملكة شركات عالمية تتوافد إلى السعودية لإدارة عملياتها في ثلاث قارات 23
- «السيادي» السعودي يسرّع وتيرة تمكين القطاعات الاستراتيجية محلياً 24
- المملكة تسعى لشراء حصَّة بمنجم نحاس ومصفاة لتكرير النفط 28
- تسجيل أكبر 10 إستثمارات لصناديق سيادية عالمية من 5 صناديق سيادية من الخليج 4 تريليونات دولار أصول الصناديق السيادية الخليجية 30
- ورشة في الرياض عن «بناء القدرات في القطاع المصرفي» 31
- أمين الناصر الرئيس التنفيذي لـ «أرامكو» ينضمُّ إلى مجلس إدارة «بلاك روك» 32
- «أرامكو» على مرمى «حجر» لتُصبح أكبر شركات العالم إيرادات 31
- إنضمام 6 دول جديدة إلى مجموعة بريكس 34
- إنشاء بنك التنمية وإطلاق عملة موحدة مجموعة بريكس ترسم معالم نظام إقتصاد بديل 36
- قوّة المملكة العربية السعودية 46
- نمو قوي للودائع الإدخارية في المصارف السعودية إرتفعت في 4 بنوك بين 52 % و120 % 50

الأخبار والمستجدات

الدراسات والأبحاث والتقارير

Enjoy Luxurious Benifits
With Mastercard Platinum

NCB
المصرف التجاري الوطني
National Commercial Bank

mastercard

ncb.ly

المملكة العربية السعودية ضمن أكبر 20 إقتصاداً عالمياً

د. وسام فتوح
الأمين العام لإتحاد المصارف العربية

لا شك في أن الإقتصاد السعودي بات مثالاً يُحتذى لدول المنطقة والعالم من حيث نموّه المتسارع على مستوى عدد كبير من القطاعات، مستفيداً من موارد المملكة الطبيعية، وموقعها الجغرافي والحضاري. وقد نجم عن هذا النمو بناء قاعدة إقتصادية متينة، بعدما أصبح ضمن أكبر 20 إقتصاداً عالمياً وعضواً فاعلاً في مجموعة العشرين، وأحد اللاعبين الرئيسيين في الإقتصاد العالمي وأسواق النفط العالمية، مدعوماً بنظام مالي قوي وقطاع مصرفي فعّال، وشركات حكومية عملاقة تستند على كوادر سعودية ذات تأهيل عالٍ.

ونستدل على هذا التطور الذي وصلت إليه المملكة من خلال الموجودات المجمّعة للقطاع المصرفي السعودي في نهاية النصف الأول من العام 2023 والتي بلغت نحو 3,828 مليار ريال سعودي (ما يساوي تريليون دولار تقريباً)، محقّقة نسبة نمو 5.4 % عن نهاية العام 2022. وتُظهر مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرف السعودي المتانة العالية جداً للمصارف السعودية، وخصوصاً بما يتعلق بمعدلات كفاية رأس المال، والتي تفوق بكثير المتطلبات بحسب معايير بازل 3.

وبالتوازي، حقّقت المصارف السعودية أداءً جيداً (متمثّلاً بالعائد على الأصول وعلى الأسهم) خلال عامي 2021 و2022، بالإضافة الى تحسُّن معدّلات السيولة لديها، فضلاً عن المستويات العالية لرأس المال والسيولة في فترة ما قبل جائحة كورونا، وتدابير الدعم التي إتخذها البنك المركزي السعودي خلال فترة التراجع الإقتصادي، حيث وفّرت قاعدة قوية للمصارف لمواصلة دعم طلب الإقتصاد للإئتمان، مما أدّى إلى إنخفاض مستوى القروض المتعثّرة.

كما شهدت المملكة خلال السنوات الماضية إصلاحات هيكلية على الجانب الاقتصادي والمالي، مما يُعزّز من رفع معدّلات النمو الإقتصادي مع الحفاظ على الإستقرار والإستدامة المالية. ويظهر هذا جلياً في تحسُّن بيئة الأعمال في المملكة، والسعي المستمر لتمكين القطاع الخاص في دعم التنويع الاقتصادي عبر تحسين بيئة الأعمال وتذليل المعوّقات لجعلها بيئة أكثر جاذبية بالإضافة إلى الإستثمار في القطاعات غير المستغلة سابقاً، كذلك تحسين البيئة الإستثمارية وزيادة جاذبيتها للمستثمرين المحليين والأجانب.

وتسعى مبادرة السعودية الخضراء إلى زيادة إعتماد المملكة على الطاقة النظيفة، وتقليل الإنبعاثات الكربونية وحماية البيئة، تماشياً مع رؤية 2030. كما ترسم مبادرة السعودية الخضراء توجّه المملكة في مكافحة التغيُّر المناخي، وتُسهّل التعاون بين جميع فئات المجتمع والقطاعين العام والخاص للإسراع في توسيع نطاق العمل المناخي.

في المحصّلة، تسير المملكة العربية السعودية وفق رؤية 2030 وتعمل على السير بالمشاريع الرئيسية في مبادرة السعودية الخضراء، ومن أبرزها إطلاق المركز العالمي للسياحة المستدامة، وإنشاء مؤسسة غير ربحية لإستكشاف البحار والمحيطات، والإنضمام إلى التعهُّد العالمي في شأن الميثان، ومبادرة الرياضة من أجل العمل المناخي، ضمن إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حيال تغيُّر المناخ، وإطلاق مبادرات عدة للتنوُّع الحيوي من أجل رعاية وحماية الأنواع المهدّدة بالإنقراض، والتحوُّل إلى مصدر عالمي رئيسي للهيدروجين الأزرق والهيدروجين الأخضر في حلول العام 2035. وقد صدق خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، حين قال: «هدفي الأول أن تكون بلادنا نموذجاً ناجحاً ورائداً في العالم على كافة الأصعدة، وسأعمل معكم على تحقيق ذلك».

التطورات الإقتصادية والمالية والمصرفية في المملكة العربية السعودية

الإقتصاد الأسرع نمواً بين إقتصادات مجموعة العشرين

تطمح الرياض إلى الإستثمار الأجنبي بحوالي 100 مليار دولار سنوياً في حلول العام 2030

يشهد الإقتصاد السعودي إزدهاراً كبيراً بفضل السياسات والإجراءات الإقتصادية التي تعتمدها حكومة المملكة، مترافقة مع إرتفاع أسعار النفط، والتحسُّن القوي في مستويات الإستثمار الخاص. وبحسب بيانات صندوق النقد الدولي للعام 2022، كانت المملكة العربية السعودية الأسرع نمواً بين إقتصادات مجموعة العشرين. وبلغ النمو الاجمالي نسبة 8.7 % بفضل قوة الإنتاج النفطي ونمو الناتج المحلي غير النفطي بنسبة 4.8 % الناجم عن متانة مستويات الإستهلاك الخاص والإستثمارات الخاصة غير النفطية. كما شملت المحرّكات الأساسية للنمو غير النفطي تجارة الجملة والتجزئة وقطاعي البناء والنقل.

وتشير توقعات صندوق النقد الدولي في إبريل/نيسان 2023، إلى نمو الإقتصاد السعودي بنسبة 3.1 % خلال عاميّ 2023 و2024. علماً أن الصندوق كان قد رفع توقعاته لنمو الإقتصاد السعودي في العام الحالي مقارنة بتقديراته السابقة الصادرة في يناير (كانون الثاني) والتي بلغت 2.6 %.

رسم بياني 1: النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي السعودي والتوقعات المستقبلية (%)

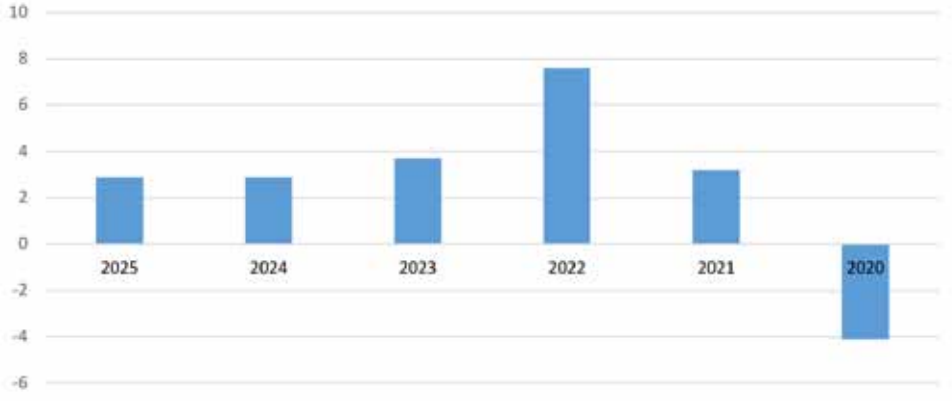

المصدر: إتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات، بالاستناد الى بيانات صندوق النقد الدولي، أبريل (نيسان) 2023.

النمو الإقتصادي

يعود النمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال العام 2022 إلى إرتفاع الأنشطة النفطية بنسبة 5.8 % وإرتفاع الأنشطة الحكومية بنسبة 4.9 %، بالإضافة إلى إرتفاع الأنشطة غير النفطية بنسبة 1.3 %. وفي ضوء ذلك، وقد سجّلت البطالة في المملكة أدنى مستوياتها، حيث بلغ معدّل البطالة لإجمالي السكان في السعودية قرابة 5.1 % في الربع الأول من العام 2023، وسجّل نسبة 8.5 % بين السعوديين، ونسبة 1.7 % لغير السعوديين. ومع زيادة نسب المشاركة في القوة العاملة، تراجع مجموع البطالة إلى 4.8 % في نهاية العام 2022، 9 % خلال جائحة «كوفيد 19»، ويعكس ذلك إرتفاعاً في أعداد العاملين السعوديين في القطاع الخاص، وتزايد العاملين الوافدين مجدداً مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة. ويُشير صندوق النقد الدولي إلى تراجع معدّل بطالة الشباب خلال العام 2022 إلى النصف مقارنة بالعامين السابقين، ليُسجل 16 %. كما بلغت مشاركة الإناث في القوة العاملة نسبة 36 % في العام 2022، متجاوزة نسبة الـ 30 % المستهدفة ضمن إطار «رؤية 2030».

رسم بياني 2: معدل التضخم في السعودية والتوقعات المستقبلية (%)

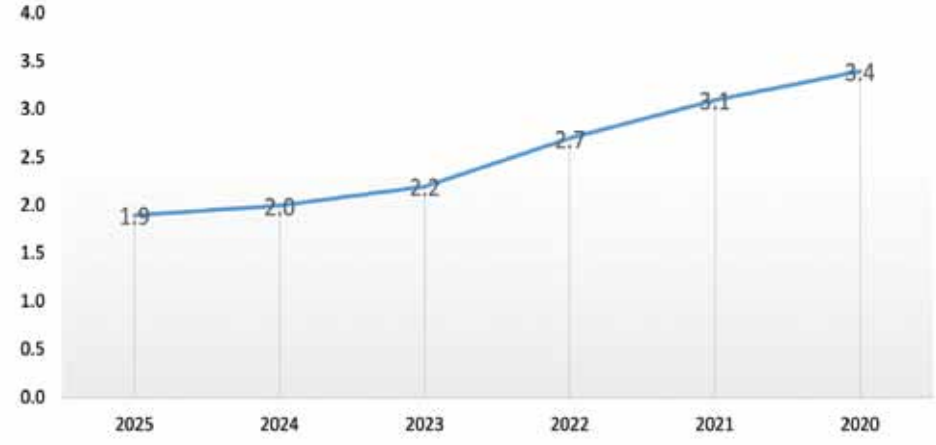

المصدر: إتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات، بالإستناد الى بيانات صندوق النقد الدولي، أبريل (نيسان) 2023.

التضخُّم

ساهمت الإجراءات المالية والنقدية الحكومية، وإصلاحات دعم أسعار الطاقة في إحتواء التضخُّم في السعودية عند 2.5 % في نهاية العام 2022. فقد رفع البنك المركزي السعودي معدّل الفائدة ست مرات في العام 2022 للسيطرة على إرتفاع التضخُّم.

وبحسب الهيئة العامة للإحصاء، فقد تباطأ معدّل التضخُّم في السعودية إلى 2.7 % في يونيو/حزيران 2023. وسجّل قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى أكبر زيادة سنوية، حيث إرتفع بنسبة 9.1 %، متبوعاً بقسم المطاعم والفنادق بنسبة 4.3 %، ثم التعليم بنسبة 3 %، والترفيه والثقافة بنسبة 2.6 %، وأثاث وتجهيزات المنزل بنسبة 2.3 %، ثم النقل بنسبة 1.6 %، والأغذية والمشروبات بنسبة 0.1 % وسجّل قسم الملابس والأحذية

أكبر تراجع على أساس سنوي بنسبة 2.9 %، والتجهيزات المنزلية بنسبة 2.3 %، كما تراجع قسم الإتصالات بنسبة 0.7 %، والصحّة بنسبة 0.6 %، والسلع والخدمات الشخصية بنسبة 0.1 %.

المالية العامة، الإيرادات والنفقات، والدين العام

سجّلت الإيرادات المالية خلال الربع الأول من العام 2023 قرابة 280.94 مليار ريال، بإرتفاع 1 % مقارنة بالربع الأول 2022. وقد بلغت الإيرادات النفطية خلال الربع الأول 178.61 مليار ريال، بينما بلغت الإيرادات غير النفطية 102.34 مليار ريال. ويعود التحسُّن في الإيرادات غير النفطية إلى الإستراتيجية التي وضعتها المملكة، بهدف تنويع مصادر الدخل للملكة. ومن جهة أخرى بلغت المصروفات للربع الأول من العام 2023 قرابة 283.9 مليار ريال، بإرتفاع 29 % مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وقد ساهمت وضعية أسواق النفط العالمية المواتية في تعزيز وضعية المالية العامة للمملكة، مما أتاح للحكومة حيّزاً لتجاوز الإنفاق المقرّر في الميزانية المبدئية. وتحديداً في العام 2022، سجّلت المالية العامة فائضاً للمرة الأولى منذ العام 2013.

وبالنسبة إلى الدين العام، فبحسب بيانات الميزانية للربع الأول من العام 2023، إنخفض حجم الدين العام إلى قرابة 962.25 مليار ريال، مقارنة بـ 990.08 مليار ريال في نهاية العام الماضي. وقد بلغ الدين الداخلي 618.5 مليار ريال والخارجي 343.8 مليار ريال. وبحسب صندوق النقد الدولي، يُتوقع أن يصل حجم الدين العام من إجمالي الناتج المحلي إلى نسبة 23.5 % في نهاية العام 2023. ويُعدُّ الدين العام منخفضاً وفي حدود يُمكن الإستمرار في تحمُّلها، مع توافر الحيّز المالي اللازم للتصدّي للعوامل المعاكسة المحتملة.

الإستثمار الأجنبي المباشر في السعودية

تطمح السعودية إلى وصول الإستثمار الأجنبي المباشر إلى أكثر من 100 مليار دولار سنوياً في حلول العام 2030. وتتطلّع المملكة إلى رفع مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر إلى 5.7 % من الناتج المحلي الإجمالي. وقد أنشأ مجلس الوزراء في المملكة «الهيئة السعودية لتسويق الإستثمار»، بهدف تنمية وجذب الإستثمارات إلى المملكة. ويشهد صافي الإستثمار المباشر نمواً متزايداً منذ العام 2017، ليصل خلال العام 2021 إلى 19.3 مليار دولار في ظل الصفقة التي أبرمتها شركة ارامكو، باعت بموجبها نسبة 49 % من خطوط أنابيب أرامكو. أما في العام 2022، فقد بلغ حجم الاستثمار الاجنبي المباشر مبلغ 7.9 مليارات دولار.

وقد سهم إستكمال البنية التشريعية في قطاعي التجارة والإستثمار والإستراتيجيات الوطنية لقطاعات الإقتصاد المختلفة في تعزيز دور القطاع الخاص السعودي، وتقديم الدعم اللازم له لضمان نموه وتنافسيته. ومن المتوقع مواكبة القطاع الخاص السعودي للتحوُّلات الإقتصادية الشاملة في المملكة، والإستفادة من الفرص المتاحة ضمن «رؤية 2030». وفي سبيل تعزيز الإستثمار في المملكة، جرى إطلاق إستراتيجيات وطنية عدة شاملة في المجال الإقتصادي، كالإستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجيستية، الإستراتيجية الوطنية للصناعة، الإستراتيجية الوطنية للإستثمار، الإستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية، الإستراتيجية الوطنية للألعاب والرياضات الإلكترونية والإستراتيجية الوطنية لقطاع البحث والتطوير والإبتكار. ولا شك في أن هذه الإستراتيجيات سوف تعزّز مناخ الإستثمار والتوظيف في المملكة.

رسم بياني 3: الدين العام في السعودية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والتوقعات المستقبلية (%)

المصدر: اتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات، بالاستناد الى بيانات صندوق النقد الدولي، أبريل (نيسان) 2023.

رسم بياني 4: صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية (مليار دولار)

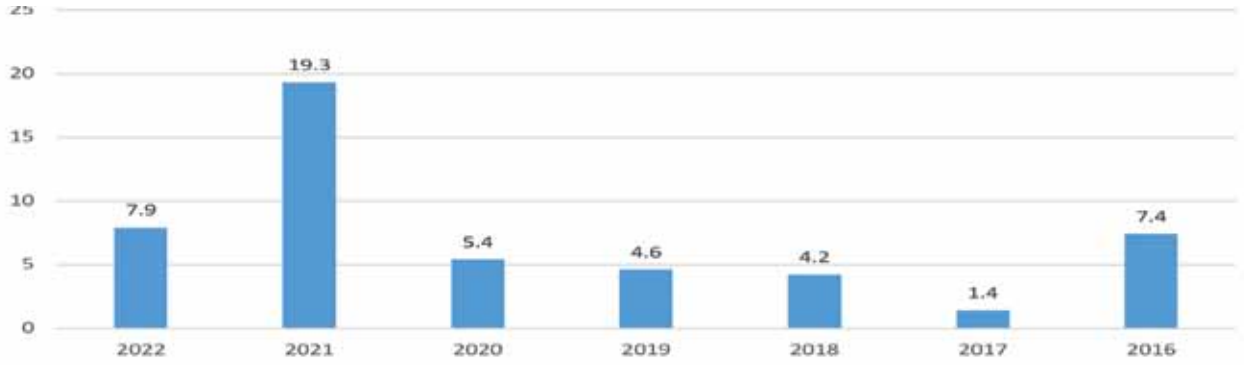

المصدر: اتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات، بالاستناد الى بيانات البنك المركزي السعودي.

وبهدف تعزيز مكانة المملكة في جذب الإستثمارات الخارجية، واصلت الحكومة السعودية إعتماد إصلاحات هيكلية لجذب الإستثمارات، منها على سبيل المثال تقديم مشروع قانون جديد للإستثمار للسماح للمستثمرين المحليين والأجانب بالمعاملة بالمساواة، إضافة إلى إصدار مجلس الوزراء السعودي لقانون الشركات الجديد، مع التركيز على تعزيز بيئة الإستثمار في المملكة، وبناء إطار تشريعي يُلبي حاجات المستثمرين.

الصادرات والواردات والميزان التجاري

حقّق الميزان التجاري في المملكة العربية السعودية فائضاً قدره 127.1 مليار ريال في نهاية الربع الأول من العام 2023، رغم تراجع الصادرات بنسبة 14.6 % على أساس سنوي وإرتفاع الواردات بنسبة 18.1 %. فقد تراجعت الصادرات النفطية بنسبة 14.9 % نتيجة إتراجع أسعار النفط خلال الفترة نفسها، حيث شكلت حصة الصادرات النفطية ما نسبته 78.3 % من إجمالي الصادرات. في المقابل سجّلت الصادرات غير النفطية قرابة 68.1 مليار ريال خلال الربع الأول من العام 2023 بتراجع بنسبة 13.3 % على أساس سنوي، فيما بلغت نسبة الصادرات غير النفطية ما نسبته 21.7 % من إجمالي الصادرات. أما بالنسبة إللى الواردات، فقد إرتفعت في الربع الأول من العام 2023 بنسبة 18.1 %، أي بحوالي 28.5 مليار ريال، لتبلغ قيمتها حوالي 186.4 مليار ريال في الربع الأول من العام 2023.

وتُعتبر الصين الشريك الرئيسي للسعودية في التجارة السلعية. فقد بلغت قيمة صادرات السعودية إلى الصين حوالي 51.5 مليار ريال (13.7 مليار دولار)، ما يُشكل نسبة 16.4 % من إجمالي الصادرات في الربع الأول من العام 2023، وهو ما يجعل الصين الوجهة الرئيسية لصادرات المملكة. ويأتي بعد الصين كل من اليابان والهند بقيمة 32 مليار ريال، أي ما يُشكل نسبة 10.2 % من إجمالي الصادرات، ثم كل من كوريا الجنوبية، والولايات المتحدة، والإمارات العربية المتحدة، وبولندا، وسنغافورة، وتايوان، وفرنسا من بين أول عشرة دول يتم التصدير اليها، حيث بلغ مجموع صادرات المملكة إلى أول عشر دول حوالي 204.6 مليار ريال، ما يُمثل نسبة 65.3 % من إجمالي الصادرات.

جدول رقم 1: حجم التجارة والميزان التجاري في السعودية – مليار ريال

	الصادرات السلعية	الواردات السلعية	حجم التجارة	الميزان التجاري
2017	238.5	128.2	366.6	110.3
2018	290.1	126.9	417.0	163.2
2019	243.4	144.9	388.3	98.5
2020	180.0	137.2	317.2	42.8
2021	321.9	148.6	470.5	173.3
2022	348.0	196.0	544.0	152.0
الربع الأول 2023	314.0	186.0	500.0	128.0

المصدر: وزارة الإقتصاد والتخطيط السعودية.

في المقابل، بلغت قيمة الواردات من الصين قرابة 40 مليار ريال (21.5 % مـن إجمالـي الواردات) في الربـع الأول من العام 2023. تلتهـا الواردات مـن الولايات المتحدة بقيمـة 17.1 مليار ريال (9.2 % مـن إجمالي الواردات)، فالإمـارات العربية المتحدة بقيمة 12.2 مليـار ريال (6.5 % من إجمالي الواردات). كما كانت كل من الهند، وألمانيـا، واليابان، وكوريا الجنوبية، وإيطاليا، ومصر، وفرنسـا، من بين أهم 10 دول تم الإسـتيراد منها، والتي بلغ مجموع قيمة واردات المملكـة منهـا قرابة 116.1 مليار ريال وهو ما يمثل نسـبة 62.3 % من إجمالي الواردات.

ونشـير أخيراً إلى أن إرتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج النفطي قد سـاهما في تحسين أوضاع الحسـاب الجاري، حيث بلغ الفائض فـي العام 2022 أعلى مسـتوياته خلال 10 أعوام، بحسـب صندوق النقد الدولي.

الإقتصاد الأخضر في السعودية ومبادرة السعودية الخضراء

تسـعى مبادرة السـعودية الخضراء إلى زيادة اعتماد المملكة العربيـة السـعودية علـى الطاقـة النظيفـة، وتقليـل الإنبعاثـات الكربونية وحماية البيئة، تماشياً مع رؤية 2030. كما ترسم مبادرة السـعودية الخضـراء توجّه المملكة في مكافحـة التغيُّر المناخي، وتُسـهل التعـاون بيـن جميـع فئـات المجتمـع والقطاعيـن العام والخاص للإسـراع في توسـيع نطـاق العمل المناخـي. وتحديداً، تهدف المبادرة الى تحقيق أهداف الإستدامة في المملكة العربية السعودية من خلال:

- الإشـراف على جميع جهود المملكة وتوحيدها لمكافحة تغيُّر المناخ تحت مظلة واحدة وبهدف واضح ومشترك.
- توحيـد جهـود القطاعيـن الحكومي والخـاص لتحديد ودعم فرص التعاون والابتكار.
- تعزيـز الإقتصاد الأخضـر وتمثل الحزمة الأولـى، التي تضم أكثر من 60 مبادرة ومشـروعاً جديداً ضمن إطار مبادرة السـعودية الخضراء.
- تسـريع الإنتقـال الأخضر والإضطلاع بدور رائـد عالمياً في تطبيق مفهوم الإقتصاد الدائري للكربون.
- رفع مسـتوى جودة الحياة وحمايـة البيئة للأجيال المقبلة في المملكة العربية السعودية.

ومن أهم المشاريع الرئيسية في مبادرة السعودية الخضراء هي التالية:

– إطلاق المركز العالمي للسياحة المستدامة وإنشاء مؤسسة غير ربحية لإستكشاف البحار والمحيطات.

– الإنضمام إلى التعهد العالمي في شأن الميثان، و«مبادرة الرياضة من أجل العمل المناخي» ضمن إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية في شأن تغيُّر المناخ.

– إطلاق مبادرات عدة للتنوُّع الحيوي من أجل رعاية وحماية الأنواع المهدّدة بالإنقراض.

– التحوُّل إلى مصدر عالمي رئيسي للهيدروجين الأزرق والهيدروجين الأخضر في حلول العام 2035.

– مواصلة التعاون مع مبادرة شركات النفط والغاز في شأن المناخ.

– تنفيذ تحول شامل لجعل الرياض واحدة من أكثر مدن العالم إستدامة.

وضمن مبادرة السعودية الخضراء، تم إستثمار 5 مليارات دولار في محطة الهيدروجين الأخضر في مشروع نيوم، و15 مليار دولار يستثمرها مخطط العلا الجديد لإقامة أكبر واحة في العالم، بالإضافة إلى إستثمارات بقيمة 346 مليار ريال سوف تستثمرها إستراتيجية إستدامة الرياض بهدف خفض الإنبعاثات الكربونية. كما تهدف المبادرة إلى تشجير مساحة 541 كم مربع من خلال زراعة 7.5 ملايين شجرة. كما توجد أكثر من 35 مبادرة سيتم تنفيذها بهدف تعزيز كفاءة الطاقة في المملكة.

القطاع المصرفي السعودي

بلغت الموجودات المجمعة للقطاع المصرفي السعودي في نهاية النصف الأول من العام 2023 نحو 3,828 مليار ريال سعودي (ما يساوي تريليون دولار تقريباً)، محققة نسبة نمو 5.4 % عن نهاية العام 2022. وبلغ حجم الودائع نحو 2,439 مليار ريال في نهاية العام 2022 (قرابة 650 مليار دولار)، محقّقة نسبة نمو 5.9 %، عن نهاية العام 2022. كما بلغ حجم القروض الإجمالية 3,079 مليار ريال (قرابة 821 مليار دولار)، محقّقاً نسبة نمو 6.3 % عن نهاية العام 2022، أما بالنسبة إلى الرأسمال المجمّع للقطاع المصرفي السعودي، فقد بلغ 522 مليار ريال (قرابة 139 مليار دولار)، بنسبة نمو 2.9 % عن نهاية العام 2022.

جدول رقم 2: تطور الميزانية المجمعة للقطاع المصرفي السعودي

	2020	2021	2022	النصف الاول 2023
		مليون ريال		
الموجودات	2,979,625	3,277,846	3,620,949	3,828,505
الودائع	1,942,984	2,104,454	2,295,406	2,439,715
القروض	2,279,967	2,609,907	2,883,288	3,079,048
للقطاع الخاص	*1,762,440*	*2,034,085*	*2,289,676*	*2,416,970*
للقطاع العام	*517,527*	*575,822*	*638,171*	*662,078*
رأس المال	415,799	473,400	507,000	521,943
		مليون دولار		
الموجودات	794,567	874,092	950,706	1,020,935
الودائع	518,129	561,188	604,370	650,591
القروض	607,991	695,975	768,877	821,079
للقطاع الخاص	*469,984*	*542,423*	*603,852*	644,525
للقطاع العام	*138,007*	*153,553*	*165,025*	176,554
رأس المال	110,880	126,240	130,011	139,185

المصدر: البنك المركزي السعودي. ملاحظة: لا يشمل فروع المصارف السعودية العاملة في الخارج.

وتُظهر مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرف السعودي (جدول رقم 3) المتانة العالية جداً للمصارف السعودية، وخصوصاً بما يتعلق بمعدلات كفاية رأس المال، والتي تفوق بكثير المتطلبات بحسب معايير بازل 3. وبالتوازي، حققت المصارف السعودية أداءً جيداً (متمثّلاً بالعائد على الأصول وعلى الأسهم) خلال عامي 2021 و2022، بالإضافة الى تحسُّن معدّلات السيولة لديها.

أما بالنسبة إلى مخاطر الإئتمان، رغم أن القطاع المصرفي شهد زيادةً طفيفة في القروض المتعثرة خلال العام 2020، إلاَّ أن المستويات العالية لرأس المال والسيولة في فترة ما قبل الجائحة، وتدابير الدعم التي إتخذها البنك المركزي السعودي خلال فترة التراجع الإقتصادي، وفّرت قاعدة قوية للمصارف لمواصلة دعم طلب الإقتصاد للإئتمان، مما أدّى إلى إنخفاض مستوى القروض المتعثرة.

وتشير البيانات إلى أنه بينما تراجع نموّ الرهون العقارية مؤخراً، لا يزال الطلب على القروض المرتبطة بالمشروعات والقروض الإستهلاكية قوياً، مما يُساعد على مواجهة التأثير على الربحية الناتج عن تكاليف التمويل المتزايدة المرتبطة بإرتفاع أسعار الفائدة، وزيادة حصة الودائع لأجل والودائع الإدخارية ضمن إلتزامات المصارف.

وتتركز قوة أداء المصارف السعودية على الجهود الجارية لتحديث الأطر التنظيمية والرقابية، حيث يساعد على الحدّ من المخاطر حالياً تعميم إطار رقابي يقوم على المخاطر، ويعتمد على نتائج عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، بالإضافة إلى إعتماد شروط المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9، والتطبيق الكامل لإطار بازل 3. أخيراً، علماً أنه خلال العام 2022 ومطلع العام 2023 تم إلغاء الإجراءات التنظيمية المؤقتة التي بدأ تطبيقها في العام 2020 في مواجهة جائحة «كوفيد – 19»، والتي شملت تأجيل سداد القروض وبرامج الإقراض المضمون.

جدول رقم 3: مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي السعودي (%)

	2018	2019	2020	2021	2022
رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة المخاطر (معدل كفاية رأس المال)	20.3	19.4	20.3	19.9	19.9
رأس المال التنظيمي من فئة 1 إلى الأصول المرجحة المخاطر	18.5	18.1	18.7	18.4	18.4
القروض المتعثرة إلى الإجمالي الكلي للقروض	2.0	1.9	2.2	1.9	1.8
العائد على الأصول	2.1	1.8	1.5	1.8	2.1
العائد على الأسهم	13.9	11.9	8.6	10.8	12.5
الأصول السائلة الى اجمالي الأصول	22.3	25.4	26.8	24.7	22.8
الأصول السائلة الى المطلوبات قصيرة الاجل	35.5	41.3	43.8	41.3	39.7

المصدر: البنك المركزي السعودي.

مـــصـــرف الـتـنـمـيـة الـــدولـــي
International Development Bank

حصول مصرف التنمية الدولي
على الموافقة النهائية لمزاولة أعماله في إمارة دبي

حصلت الموافقة النهائية من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي على مباشرة مصرف التنمية الدولي لمزاولة نشاطه كبنك أعمال في فرعه الجديد في إمارة دبي الكائن في شارع الشيخ زايد بعد أن استكمل كل المتطلبات الأساسية للترخيص والقيام بممارسة نشاطاته المالية في خدمة قطاع الشركات وكافة المنشآت التجارية والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية، منها أخذ الودائع الاستثمارية وتقديم القروض ومنح التسهيلات الائتمانية والانضمام إلى نظام المدفوعات الإلكترونية بين البنوك في دولة الإمارات، وهو ماسيشكل نقلة نوعية مهمة على صعيد عمل المصرف خارج العراق وطموحنا مستمر للأفضل.

كل اللي تحتاجه وبكل مكان ستجده مع مصرف التنمية الدولي.

#مصرف_التنمية_الدولي
#IDB
#عنوان_للتميز

القطاع المصرفي السعودي لا يزال يحظى بمستويات رؤوس أموال جيدة

البنك المركزي: النظام المالي مساهم رئيسي في نمو الإقتصاد السعودي

أيمن بن محمد السياري
محافظ البنك المركزي السعودي «ساما»
رئيس مجلس الخدمات المالية الإسلامية

أفاد البنك المركزي السعودي في تقرير أصدره أخيراً «أن إقتصاد المملكة شهد نمواً خلال العام 2022 رغم التحدّيات الإقتصادية العالمية»، لافتاً إلى «مساهمة النظام المالي بشكل رئيسي في دعم هذا النمو، حيث إستمرّت قوة نمو الأصول والإئتمان البنكي في العام 2022»، مؤكداً «أن القطاع المصرفي السعودي لا يزال يحظى بمستويات رؤوس أموال جيدة، وظلّت النسب الإحترازية المتعلّقة بالسيولة في مستويات أعلى من المتطلبات النظامية».

وعن المؤسسات المالية غير البنكية، ذكر التقرير أنها «سجّلت أداءً قوياً، حيث إنتعش إجمالي أقساط التأمين المكتتبة لشركات التأمين بالتزامن مع نمو القطاع غير النفطي، فيما سجّلت شركات التمويل إرتفاعاً في إجمالي الأصول».

وقال أيمن السياري محافظ البنك المركزي السعودي «إن اقتصاد المملكة أظهر أداءً قوياً في الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التوظيف»، مشيراً إلى «أن النظام المالي كان داعماً رئيسياً للأداء الإقتصادي القوي».

وأضاف السياري: «لقد عملت البنوك وشركات التأمين والتمويل ومقدّمو خدمات المدفوعات الخاضعة لإشراف البنك المركزي على توسيع نطاق الخدمات المالية، لتشمل جميع المقترضين من مختلف فئات القطاع الخاص والأفراد»، مشيراً إلى «أن البنوك وسّعت نشاطها الاقراضي لتلبية الطلب المستمر على القروض العقارية»، مشدّداً على «أن نتائج المخاطر ظلّت معتدلة خلال العام، وذلك إنعكاساً لقوة الإقتصاد المحلي».

وأضاف محافظ البنك المركزي السعودي «أن البنك أولى أهمية كبيرة لمتانة النظام البنكي نظراً إلى أهمية دوره في الإقتصاد، حيث تجاوزت جميع النسب الإحترازية للنظام البنكي النسب المحددة في متطلبات بازل بكثير»، لافتاً إلى أن «ذلك يعكس نظاماً بنكياً يتمتع بسيولة ورسملة قوية، كما أنهى البنك المركزي تطبيق إصلاحات بازل 3 النهائية، وذلك قبل الموعد المحدد للتطبيق الرسمي».

الإبتكار في القطاع المالي

ورأى السياري «أن مواصلة البنك المركزي دعم الإبتكار في القطاع المالي، هي الشاهد على الإرتفاع المدروس في عدد الشركات التقنية المالية العاملة في البلاد،» مشيراً إلى «أن الإجراءات الإحترازية التي وضعها البنك المركزي ومنها البيئة التجريبية التشريعية تأتي لحماية مصالح العملاء، وضمان متانة القطاع المالي، مع السماح بالإبتكار الذي يخدم الأسر والشركات غير المالية على حد سواء»، مؤكداً «أن الإقتصاد السعودي سيُواصل نموه في العام 2023، مدعوماً بمبادرات «رؤية 2030»، ونظام مالي متين»، لافتاً إلى أنه «مع إستمرار التحدّيات التي تُواجه الإقتصاد العالمي، فسيظل البنك المركزي يقظاً أمام تلك التحدّيات المحتملة، وسيُواصل في الوقت نفسه مراقبة التطورات المحلية والعالمية للمحافظة على إستقرار ومتانة النظام المالي».

نمو الأصول البنكية

وتوقع التقرير «إستمرار نمو أصول القطاع البنكي بسبب الطلب المتوقع على الإقراض من قطاع الشركات، في الوقت الذي توقّع أن يظل التضخُّم في السعودية مستقراً، وهو ما سيعود بالربحية

الإجماليـة لقطـاع التأميـن»، مشـدّداً علـى أهميـة «أن تؤدّي التطـوُّرات الأخيـرة فـي قطاع شـركات التمويـل إلـى زيـادة تنويع أنشـطة القطاع»، مشـيراً إلى «عـدم تأثُّر القطـاع البنكي السعودي بالتطورات الإقتصادية العالمية والضغـوط التضخمية وتشـديد السياسـة النقديـة، بالإضافـة إلـى أن الإئتمـان البنكي سـجل نمواً بنسبة 14 % في نهاية العام 2022».

ولفـت التقرير إلـى «إرتفاع اجمالي أقساط التأمين المكتتبة للقطـاع فـي نهاية العـام 2022 بنسـبة 26.9 مقارنـة بالعـام السـابق، بالإضافة إلى إرتفاع أصول شـركات التمويل بنسبة 6.5 % على أسـاس سـنوي لتصل إلى 57 مليار ريال (15.2 مليار دولار) من الأرصـدة القائمة»، مشـيراً إلى تصـدُّر مجال المدفوعـات مجالات التقنية المالية من حيث الشركات العاملة.

وأكد البنك المركزي السـعودي «إرتفـاع إجمالي أصول القطاع البنكـي بنسـبة 10.5 %، فـي الوقت الـذي أكد أن القطـاع البنكي السعودي يتمتع برأس مال جيد مع بقاء نسبة كفاية رأس المال عند 19.9 % في العام الماضي».

مؤشّرات الربحية

وتطـرّق البنـك إلى إنخفاض معـدّل القروض المتعثّـرة للقطاع البنكـي إنخفاضـاً طفيفاً ليصل إلـى 1.8 % مقارنة مع 1.9 % في العام 2021، مشـيراً إلى «إرتفاع الإئتمان الممنوح للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسـطة بنسـبة 13.1 %، مقارنة بنسبة 10.7 % في العام 2021»، مؤكداً نمو مؤشّرات الربحية في القطاع البنكي السـعودي بمعدّلات ثابتة، حيث سـجل العائد علـى الأصول والعائد على حقوق الملكية نسـبة 2.8 % و12.5 % تواليـاً في العام 2022، مقارنة بنسـبة 1.8 % و10.8 % في العام السـابق»، ومشـدّداً على «مواصلة إنخفاض القروض المتعثّرة لشـركات التمويل الذي بدأ في العام 2019، حيث تحسّـنت نسبتها بمقدار 230 نقطة أساس لتصل إلى 6.3 % في العام 2022».

ولفت السياري، إلى «أن قطاع المالية الإسلامية على مستوى العالم شـهد نمواً متسـارعاً، حيث تجاوزت قيمة أصول القطاع 11.2 تريليون ريال، وبمتوسط نمو نسبته 9.6 % خلال الأعوام الثلاثة الماضية».

جاء ذلك خلال الكلمة الافتتاحية لندوة الذكرى العشرين لمجلس الخدمـات الماليـة الإسـلامية المصاحبـة للإجتماعـات السـنوية للمجلس، التي إستضافها البنك المركزي السعودي أخيراً لمدة ثلاثة أيام، في الرياض؛ وذلك لمناقشـة تطوُّرات قطاع المالية الإسلامية، وتعزيز متانة صناعة الخدمات المالية الإسلامية وإستقرارها.

وأكد السـياري «أن علاقـة المملكة العربية السـعودية بالمالية الإسلامية راسخةٌ وتاريخيةٌ، حيث تضمُّ أكبر سوق للمالية الإسلامية فـي العالم، ويبلغ إجمالي الأصول الإسـلامية عبـر القطاعات أكثر مـن 3,1 تريليونات ريـال، ويُمثل قطاع المصرفية الإسـلامية وحده ما يقارب 33 % من أصول البنوك الإسلامية على مستوى العالم».

وأشـار السـياري إلى «أن المملكة تُعد أكبر جهة إصدار سيادية للصكـوك في العالم، كما يُعـد قطاع التأمين التعاونـي في المملكة الأسرع نمواً عالمياً بنسبة قاربت 27 % لعام 2022م».

وكان قد شـارك في مناسبة مرور 20 عاماً على تأسيس مجلس الخدمـات المالية الإسـلامية، ولكل مَن أسـهم فـي تحقيق أهداف المجلـس طـوال العقديـن الماضييـن، مؤكـداً «إلتـزام «المركـزي السـعودي» في دعـم رؤية وأهداف المجلس في تطوير سـوق مالية إسلامية متينة ومستقرة».

«ساما»: نمو أصول القطاع المصرفي سببه الطلب المتوقَّع على الإقراض

أعلن البنك المركزي السعودي «ساما» أن القطاع البنكي السعودي، لا يزال يحظى بمستويات رؤوس أموال جيدة مع بقاء نسبة كفاية رأس المال عند 19.9 % في العام 2022، مشيراً إلى أنه «إذا إستمرّت الأوضاع الإيجابية لربحية القطاع البنكي فقد تتخطّى مستويات رأس المال الأصول المرجّحة بالمخاطر»، مؤكداً «أن النسب الإحترازية المتعلقة بالسيولة، في مستويات أعلى من المتطلبات النظامية».

وأوضح تقرير الإستقرار المالي لعام 2023 الصادر عن «ساما» «عدم تأثر قطاع البنوك في المملكة بالتطورات الإقتصادية العالمية والضغوط التضخمية وتشديد السياسة النقدية»، موضحاً «أن إرتفاع إجمالي أصول القطاع البنكي بنسبة 10.5 % دلالة على التعافي الإقتصادي للقطاع الخاص، إضافة إلى تسجيل الإئتمان البنكي نمواً بنسبة 14.1 % في نهاية العام 2022».

وأشار التقرير إلى «نمو مؤشرات الربحية في القطاع البنكي السعودي بمعدّلات ثابتة، حيث سجّل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية نسبتي 2.8 و12.5 % تواليا في العام 2022، مقارنة بنسبتي 1.8 و10.8 % في العام 2021».

وتوقع التقرير «إستمرار نمو أصول القطاع البنكي بسبب الطلب المتوقع على الإقراض من قطاع الشركات، وإستقرار التضخُّم في المملكة، مما يعود بالفائدة على الربحية الإجمالية لقطاع التأمين، حيث يُنتظر أن تؤدي التطورات الأخيرة في قطاع شركات التمويل إلى زيادة تنويع أنشطة القطاع». وفي السياق عينه، توقع «المركزي السعودي» تراجع معدّلات التضخُّم في المملكة خلال العام 2023، نتيجة إستقرار أسعار السلع الأساسية والأغذية عالمياً، إضافة إلى إرتفاع قيمة الدولار، مما يُسهم في الحدّ من الضغوط التضخُّمية على السلع المستوردة في المملكة»، متوقعاً «أن تفضي الزيادة في أنشطة السياحة المحلية وارتفاع نسبة الوافدين والتحسن في سوق العمل وغيرها من العوامل إلى إرتفاع الطلب المحلي وتحفيز الإستهلاك»، مشيراً إلى عدم تأثر الأسعار في المملكة كثيراً بإرتفاع معدّلات التضخُّم عالمياً، رغم رفع البنك المركزي أسعار الفائدة مرّات عدة، إتّساقاً مع أهدافه في المحافظة على الإستقرار النقدي. من جهة أخرى، أكدت بيانات أعلنها «المصرف المركزي السعودي (ساما)»، تحقيق معظم مؤشرات قطاع شركات التمويل نسب نمو بمعدلات متفاوتة في المملكة خلال العام 2022.

ووفق تقرير «ساما» السنوي لأداء قطاع شركات التمويل، الذي يُبرز تطورات ونتائج القطاع خلال العام 2022، إرتفع رأس المال المجمع للقطاع بما يقارب 0.6 %، ليصل إلى 14.64 مليار ريال، في حين بلغ صافي الربح المجمع 1.86 مليار ريال بنسبة ارتفاع 3.3 %.

وأوضح التقرير أن ثمّة إرتفاعاً في الأصول الإجمالية بنسبة 6.5 %، لتصل إلى 57.02 مليار ريال، وإرتفاعاً في المحفظة التمويلية الإجمالية بنسبة10.8 %، لتصل إلى 75.45 مليار ريال.

وشكّلت التمويلات الممنوحة لقطاع الأفراد الجزء الأكبر من صافي المحفظة التمويلية بنسبة 76 %، في حين بلغت التمويلات الممنوحة لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر نسبة 21 %، وقطاع الشركات 3 %.

السعودية تدعم مقترح إنشاء صندوق بتريليون دولار لتعزيز فرص شركات G20 الناشئة

أكدت السعودية خلال أعمال قمة المجموعة الرسمية للشركات الناشئة في مجموعة العشرين Startup20 في العاصمة الهندية نيودلهي، دعمها مقترح الهند لإنشاء صندوق بمبلغ تريليون دولار.

ومما جاء في كلمة وفد المملكة في قمّة المجموعة الرسمية للشركات الناشئة: «أن أهمية مشاركة السعودية في القمّة، تكمن في كونها دولة رائدة في مجال ريادة الأعمال وممكنة للشركات الناشئة تحت ظل رؤية السعودية 2030، التي تستهدف رفع إسهام المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي من 20 % إلى 35 %».

كما أكدت المملكة دعمها مقترح الهند لإنشاء صندوق Startup20 بمبلغ تريليون دولار، مشيرة إلى مدى تأثير هذا الصندوق ونتائجه، التي يُمكن تحقيقها، مبدية إستعدادها للتعاون مع Startup20 لتقديم هذه الفرصة لأهم المستثمرين في السعودية وعرض أفضل فرص للشركات الناشئة.

وتضمنت الكلمة الإشارة إلى أن مشاركة المملكة تهدف إلى إيجاد الشراكات الاستراتيجية والفرص الإستثمارية، والإطّلاع على تجارب دول مجموعة العشرين، إضافة إلى ترويج مشاريع رواد أعمال المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة السعودية، والخدمات المميزة المقدمة في المملكة لجذب رواد الأعمال والمستثمرين.

كما بيّنت مساعي الرياض أيضاً في تعزيز التواصل بين رواد الأعمال السعوديين مع نظرائهم حول العالم لتبادل الأفكار والخبرات العلمية والتقنية، وإستكشاف الحلول الإبتكارية في ظل تحديات الإقتصاد العالمي وكيفية التعامل معها.

KIB

أقوى ثورة رقمية في الكويت

ثلاث منصات تلبي جميع
احتياجاتك المصرفية

3

المنصة الالكترونية للشركات

تطبيق KIB

منصة KIB Aqari

متوفر على

GET IT ON Google Play

Download on the App Store

ولي العهد السعودي يطلق المخطط العام للمراكز اللوجستية في المملكة

الأمير محمد بن سلمان، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء

أطلق الأمير محمد بن سلمان، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، رئيس اللجنة العليا للنقل والخدمات اللوجستية، المخطط العام للمراكز اللوجستية، الذي يهدف إلى تطوير البنية التحتية للقطاع اللوجستي في المملكة وتنويع الإقتصاد المحلي، وتعزيز مكانة المملكة كوجهة استثمارية رائدة ومركزٍ لوجستيٍ عالمي.

وأكد ولي العهد «أن إطلاق المخطط العام للمراكز اللوجستية يأتي إمتداداً لحزمة من المبادرات المستمرة، وفق مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية بهدف تطوير القطاع اللوجستي لدعم النمو الاقتصادي وتطوير الربط المحلي والإقليمي والدولي لشبكات التجارة الدولية وسلاسل الإمداد العالمية، إضافة إلى تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وتوسيع فرص توليد الوظائف، وترسيخ مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي كونها تمتاز بموقعها الجغرافي الذي يربط ثلاثاً من أهم قارات العالم (آسيا، وأوروبا، وإفريقيا).

ويضم المخطط العام للمراكز اللوجستية 59 مركزاً بإجمالي مساحة تتجاوز 100 مليون متر مربع، تتضمن 12 مركزاً لوجستياً لمنطقة الرياض، و12 مركزاً لوجستياً لمنطقة مكة المكرمة، و17 مركزاً لوجستياً للمنطقة الشرقية، و18 مركزاً لوجستياً في بقية مناطق المملكة، حيث يجري العمل حالياً في 21 مركزاً على أن تكتمل جميع المراكز في حلول العام 2030.

كما ستُمكن المراكز الصناعات المحلية من تصدير المنتجات السعودية بكفاءة عالية، كذلك دعم التجارة الإلكترونية لتسهيل الربط بين المراكز اللوجستية ومراكز التوزيع داخل مناطق ومدن ومحافظات المملكة بسرعة كبيرة، بالإضافة إلى توفير إمكانية تتبع عالية وتيسير إستخراج تراخيص مزاولة النشاط اللوجستي، وخصوصاً بعد إطلاق الرخصة اللوجستية الموحدة ومنح الرخصة لأكثر من 1500 شركة لوجستية محلية وإقليمية وعالمية، وإطلاق مبادرة الفسح خلال ساعتين بالتعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة.

ويمثل قطاع الخدمات اللوجستية إحدى الركائز الواعدة للتنوع الاقتصادي والتنموي بالمملكة، ويشهد حالياً العديد من المبادرات النوعية والتطورات الكبيرة التي تستهدف تحقيق نقلة كبرى نحو تنمية القطاع وتوسيع إسهاماته الإقتصادية والتنموية، حيث تعمل وزارة النقل والخدمات اللوجستية وفق منهجية تسعى لتنمية صناعة الخدمات اللوجستية، وتعزيز استراتيجية الصادرات، وتوسيع فرص الاستثمار، وتكريس الشراكة مع القطاع الخاص.

يُشار إلى أن المملكة حققت في أبريل (نيسان) 2023 إنجازاً جديداً في منظومة النقل والخدمات اللوجستية، بعد أن قفزت 17 مرتبة عالمياً في المؤشر اللوجستي الصادر عن البنك الدولي، حيث تقدمت إلى المرتبة الـ38 من بين 160 دولة في الترتيب الدولي في مؤشر الكفاءة اللوجستية.

كما أطلقت وزارة النقل والخدمات اللوجستية مؤخراً حزمة من المبادرات في القطاع اللوجستي لرفع كفاءة الأداء، وإعادة هندسة الإجراءات، وتطبيق أفضل الممارسات العالمية في هذا القطاع الحيوي؛ لتعزيز مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي، حيث شملت إطلاق المنطقة اللوجستية الخاصة والمتكاملة في مطار الملك سلمان الدولي بالرياض، وإعلان شركة أبل كأول مستثمر دولي فيها، كما تستهدف الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية الوصول بالمملكة إلى قائمة أفضل 10 دول عالمياً ضمن مؤشر الأداء اللوجستي في حلول عام 2030.

أنشأت المملكة مركزاً تجارياً في الرياض بـ 10 مليارات دولار

«بلومبرغ»: القطاع المصرفي السعودي يشهد طفرة في التوظيف

في الوقت الذي يكافح فيه القطاع المالي العالمي من تسريحات للموظفين وخفض الرواتب، إلاّ أن المشهد في السعودية يبدو مختلفاً، حيث يشهد القطاع المصرفي في المملكة طفرة في الطلب والوظائف والأجور وذلك بدعم من رؤية السعودية 2030، التي تستهدف تعزيز القوة المالية للإقتصاد المحلي.

وتقدّر شركة التوظيف Hays أن معظم الموظفين في البنوك السعودية، يكسبون ما يقارب 20 % أكثر مقارنة بالعمل في دول الغرب، وفقاً لشركة البحث عن الكفاءات Mark Williams.

كما تتضمّن معظم الرواتب أيضاً إمتيازات أخرى، مثل رسوم السكن ومدارس للأطفال وتذاكر طيران إلى الوطن الأم، بالإضافة إلى راتب معفى من الضرائب، وفقا لتقرير وكالة «بلومبرغ».

ولتشجيع الشركات على الإنتقال إلى السعودية، أنشأت المملكة مركزاً تجارياً – مركز الملك عبد الله المالي – في العاصمة الرياض بقيمة 10 مليارات دولار. ومن أبرز الشركات التي لديها مكاتب هناك هي الشركة الصينية علي بابا، بالإضافة إلى عدد من البنوك المحلية. كما يُخطط «غولدمان ساكس» للإنتقال إلى المركز في وقت لاحق من العام 2023.

«فيتش»: أداء جيد للمصارف السعودية في العام 2023 رغم ضعف السيولة

أفادت وكالة «فيتش» للتصنيف الإئتماني، في تقرير جديد، أن مقاييس أداء المصارف السعودية ستبقى سليمة في العام 2023.

ونوهت الوكالة بأن متوسط الأرباح التشغيلية، الأصول المرجّحة بالمخاطر لمصارف السعودية التي تصنفها «فيتش»؛ بلغ 2.7 % في العام 2022، وتوقعت أن يدعم النمو الإقتصادي غير النفطي الربحية في العام 2023، مدفوعاً بالنفقات الرأسمالية الحكومية، ونمو إئتمان القطاع الخاص، وإنخفاض البطالة، وإستراتيجية الحكومة المستمرة لـ«رؤية 2030».

كما تتوقع «فيتش» أن يتباطأ متوسط نمو تمويل القطاع إلى نحو 12 % في عام 2023 من 14 % في 2022؛ لكنها أشارت في الوقت نفسه إلى أنه «سيظل أعلى من متوسط دول مجلس التعاون الخليجي»، والذي تتوقع الوكالة أن يكون بين 5 و6 % في عام 2023.

السيولة

وذكر التقرير أن السيولة شحت بشكل معتدل في العام 2022؛ حيث تجاوز نمو تمويل القطاع (14 %) نمو الودائع (9 %)، في وقت دفع ارتفاع أسعار الفائدة بعض العملاء إلى تحويل ودائع الحساب

الجاري وحساب التوفير منخفضة التكلفة إلى ودائع لأجل.

وشكلت ودائع الحساب الجاري وحساب التوفير القطاعية 56 %من إجمالي الودائع، في نهاية الربع الأول من العام 2023، بإنخفاض عن 65 % في نهاية العام 2020.

كما أدّى تراجع السيولة إلى ارتفاع متوسط تكلفة تمويل المصارف السعودية المصنفة من قبل «فيتش» إلى 110 نقاط أساس في العام 2022 (من 40 نقطة أساس في 2021). ومع ذلك، تتوقع الوكالة أن تواصل الجهات التنظيمية في السعودية «نشر السيولة في النظام المصرفي، عند الحاجة، لدعم نمو التمويل؛ حيث إن توفير الإئتمان هو المفتاح لتنفيذ «رؤية 2030».

طفرة القطاع الخاص تتواصل في السعودية والإمارات

إنتعشت بقوة شركات القطاع الخاص غير العاملة في إنتاج النفط في كل من السعودية والإمارات خلال يونيو (حزيران) 2023، بدعم من الإنتاج والطلبات الجديدة، في حين تباطأت وتيرة تراجع نمو القطاع غير الحكومي في مصر، والذي هيمن على المشهد منذ 31 شهراً تواليا.

في السعودية، ساهم الإرتفاع الكبير في الإنتاج والطلبات الجديدة بمعدّلات متسارعة هي الأعلى في سنوات عدة، في تعزيز الشركات لنشاطها الشرائي بأسرع وتيرة مع سعيها لتلبية متطلبات العمل المتزايدة لدعم المخزون، وفق مؤشر «بنك الرياض لمديري المشتريات» التابع لمجموعة «ستاندرد آند بورز غلوبال» الذي يضم شركات القطاع الخاص غير النفطي.

وقال نايف الغيث، رئيس الباحثين الاقتصاديين في «بنك الرياض»: إن «القطاع الخاص غير المنتج للنفط في المملكة ظل على مسار نمو تصاعدي في نهاية الربع الثاني، مع تسارع تدفّقات الأعمال الجديدة، وخصوصاً في أنشطة البناء والسياحة».

وتضخ الحكومة السعودية مليارات الدولارات في تطوير القطاعات الاقتصادية غير النفطية بهدف تنويع مصادر الإيرادات بعيداً عن الهيدروكربونات، مع تركيز خاص على خلق فرص عمل للشباب الذين تقل أعمار ثلثيهم عن الثلاثين.

وقال الغيث: «في نهاية المطاف تظل الاستثمارات المدعومة من الحكومة وخصوصاً في مشروعات البناء/البنية التحتية ضرورية لقطاع الأعمال»، مضيفاً «أن المعنويات إزاء النشاط المستقبلي لا تزال إيجابية».

من جهته، أوضح عضو مجلس الشورى السعودي، فضل البوعينين: «إن الإقتصاد السعودي دخل مرحلة مهمة من النمو بعد التعافي من جائحة كورونا»، معتبراً أن «حزم المعالجة التي إنتهجتها الحكومة للحدّ من الإنعكاسات السلبية على الإقتصاد، أسهمت في تحقيق النمو وإستدامته»، لافتاً إلى «أن جميع تلك الإجراءات أسهمت في تعزيز نمو القطاع غير النفطي، وإستمرار النشاط التجاري في القطاع الخاص وزيادة الإنتاج والطلبيات الجديدة بسرعة».

أضاف البوعينين: «رغم التحديات الإقتصادية العالمية، فإن السعودية تحقق نمواً جيداً في إقتصادها وتحديداً غير النفطي، وهذا مؤشر على نجاح الإصلاحات من جهة، وعمليات التحفيز التي إتخذتها الحكومة لتعزيز النمو».

10.8 % نمو قطاع شركات التمويل في السعودية خلال 2022

أكدت بيانات أعلنها «المصرف المركزي السعودي (ساما)»، تحقيق معظم مؤشرات قطاع شركات التمويل نسب نمو بمعدلات متفاوتة في المملكة خلال العام 2022.

ووفق تقرير «ساما» السنوي لأداء قطاع شركات التمويل، الذي يُبرز تطورات ونتائج القطاع خلال العام 2022، إرتفع رأس المال المجمع للقطاع بما يقارب 0.6 %، ليصل إلى 14.64 مليار ريال، في حين بلغ صافي الربح المجمع 1.86 مليار ريال بنسبة ارتفاع 3.3 %.

وأوضح التقرير أن ثمّة إرتفاعاً في الأصول الإجمالية بنسبة 6.5 %، لتصل إلى 57.02 مليار ريال، وإرتفاعاً في المحفظة التمويلية الإجمالية بنسبة 10.8 %، لتصل إلى 75.45 مليار ريال.

وشكّلت التمويلات الممنوحة لقطاع الأفراد الجزء الأكبر من صافي المحفظة التمويلية بنسبة 76 %، في حين بلغت التمويلات الممنوحة لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر نسبة 21 %، وقطاع الشركات 3 %.

تلبية للطلب المتنامي من المستهلكين وجاذبية بيئة الأعمال في المملكة

شركات عالمية تتوافد إلى السعودية لإدارة عملياتها في ثلاث قارات

حـدّدت شـركات عالمية العاصمة السـعودية الرياض لإطـلاق عملياتها وأعمالها التجارية نحو القارات الثلاث «آسـيا، أفريقيـا، وأوروبا»، وذلك بعد إعلان شركتي «آي هيرب» الأميركية لمنتجات الصحة، و«سـي جي لوجيسـتيك» الكورية، إختيار الريـاض مركـزاً لعملياتهمـا فـي المنطقـة تلبية للطلـب المتنامـي مـن المسـتهلكين، إلـى جانب جاذبية بيئة الأعمال في المملكة.

ومـن المقـرّر أن تنطلـق أعمـال الشـركتين فـي المنطقـة الخاصـة اللوجيسـتية المتكاملـة فـي الرياض، التي دشـنتها السـعودية في نوفمبر (تشـرين الثانـي) 2022، ضمـن حـدود مطار الملك خالـد الدولي لخدمـة أكثـر من 650 مليون عميـل من أفريقيا وآسـيا وأوروبا، إذ أعلـن صالح الجاسـر، وزير النقـل والخدمات اللوجيسـتية، حينها، عن إسـتقطاب شركة «أبل» كأول مسـتثمر، لتكشف بعض الشركات العالمية عقبها عن نيّة الدخول والإسـتثمار في المنطقة وصولاً إلى شركتي «آي هيرب» و«سي جي لوجيستيك».

ووقعـت الشـركتان إتفاقية لمـدة 8 أعوام، تزوّد بموجبها «سـي جي لوجيسـتيك» في العام 2024 المسـتهلكين في الشرق الأوسط وأفريقيا بمنتجات «آي هيرب» من خلال مركز توزيعها العالمي «جي دي سـي» المتخصص فـي التجارة الإلكترونية الواقـع في المنطقة الخاصـة اللوجيسـتية المتكاملة في الرياض، الذي سـيقام بأحدث تقنية على مسـاحة تبلغ 18 ألف متر مربع وسـعة إنتاجية يومية تبلغ 15 ألف شـحنة لربط النطاق الجغرافي المتمثل بالشـرق الأوسـط وأفريقيا وأوروبا.

وفي حضـور الدكتور ماجد القصبي وزير التجارة رئيس مجلس التجارة الإلكترونية، وبارك جون يونغ السفير الكوري لدى السعودية، وكانغ سـين هو، الرئيس التنفيذي لشـركة «سـي جي لوجيسـتيك»، وميري تشانغ الرئيس التنفيذي للعمليات في «آي هيرب»، سلّم عبد العزيـز الدعيلـج رئيـس الهيئة العامـة للطيران المدني، «سـي جي لوجيستيك» ترخيص ممارسة أعمالها التجارية في البلاد.

وأكـد الدكتور القصبي «أن توافد الشـركات العالمية لممارسـة أعمالهـا التجاريـة فـي المملكة يأتي في سـياق الإهتمـام المتزايد بالفـرص الواعـدة المتاحة، وذلك في ظل «رؤيـة 2030» التي تولي إهتمامـاً لتطوير منظومة أعمال التجـارة الإلكترونية، ودورها المهم في الإقتصاد السـعودي، وخصوصاً أن البلاد من أعلى 10 دول نمواً في هذا المجال».

وتابـع القصبي «أن جائحة كورونا سـاعدت في تسـريع التجارة الإلكترونية في المملكة، إذ بلغ حجم القطاع في العام المنصرم نحو 184 مليـار ريـال (49 مليـار دولار)، ويُتوقع أن يصـل إلى نحو 260 مليار ريال (69.3 مليار دولار) في نهاية العام 2025».

وأكد وزير التجارة السـعودي رئيس مجلـس التجارة الإلكترونية «أن التحوُّل الرقمي غير المسـبوق في السعودية، يُؤثر على التجارة الإلكترونية»، كاشفاً عن «وجود أكثر من 147 شركة تقنية مالية، وما يتجـاوز 152 شـركة خدمات لوجيسـتية، بالإضافة إلـى 39 تطبيقاً مختصاً في القطاع تعمل في البلاد».

مـن جانبـه، ذكـر عبـد العزيـز الدعيلج رئيـس الهيئـة العامة للطيران المدني، «أن المنطقة اللوجيستية المتكاملة أصبحت جاذبة للشـركات العالمية الكبرى التي تتوافد بشكل متوالٍ للإستثمار فيها، في خطوة تحقق أهداف المنطقة للوصول إلى أكبر 100 شـركة في العالم»، موضحاً «أن المنطقة تُعد دليلاً على إنجازات الإستراتيجية الوطنيـة لقطـاع الطيران ضمن إطار «رؤيـة 2030» التي تؤكد على تعزيـز مكانـة البلاد بوصفها مركزاً لوجيسـتياً عالميـاً يربط ثلاث قارات ويسـتقطب أكبر الشـركات في العالـم والمنطقة، في الوقت الذي تشهد فيه الخدمات اللوجيستية تحولاً جذرياً».

«السيادي» السعودي يسرّع وتيرة تمكين القطاعات الاستراتيجية محلياً

يكثف «صندوق الاستثمارات العامة» جهوده في تسريع وتيرة الصناعات المحلية داخل المملكة، وإطلاق عدة مشاريع ومنشآت سعودية متخصصة ومتنوعة تخدم كافة القطاعات الاستراتيجية المستهدفة لقيادة التحول الاقتصادي والمساهمة في التنمية المستدامة، حيث تمكن من تأسيس 12 شركة في نحو 212 يوماً منذ بداية العام الحالي.

ويسعى الصندوق «السيادي» السعودي لتحفيز المزايا التنافسية والابتكارية ويركز على تطوير 13 قطاعاً واعداً داخل البلاد، في سبيل تحسين سلاسل الإمداد المحلية، وفتح آفاق وفرص استثمارية للقطاع الخاص، إلى جانب تحفيز الموردين لتطوير إمكاناتهم وقدراتهم، بما يسهم في زيادة توطين السلع والخدمات المستوردة.

وأعلن الصندوق منذ 11 يناير (كانون الثاني) الماضي، وحتى 10 أغسطس (آب) الحالي، نحو 12 شركة وهي: «منارة المعادن»، وشركة مختصة بالمزارع العمودية، و«تطوير المربع الجديد»، و«طيران الرياض»، و«بدائل»، و«لايفيرا»، و«سواني»، و«تراث المدينة»، و«أسفار»، و«سرج»، «وكياني»، و«فيمتك»

وبعد إعلان شركة «فيمتك» لإدارة المرافق، الخميس 10 أغسطس الحالي، يتجاوز بذلك إجمالي عدد الشركات الجديدة التي أسسها صندوق الاستثمارات العامة 85 شركة منذ 2017.

الاستثمار التعديني

في 11 يناير الماضي، كشف «الصندوق السيادي» عن توقيع اتفاقية مع شركة التعدين العربية السعودية (معادن)، إحدى شركات التعدين الأسرع نمواً في العالم، لتأسيس شركة للاستثمار في أصول التعدين دولياً تحت مسمى شركة «منارة المعادن»، والتي تهدف إلى توفير المعادن ذات الأولوية التي تساهم في تعزيز التنمية الصناعية في المملكة وسلاسل الإمداد.

وستركز الشركة على الاستثمار في خام الحديد، والنحاس والنيكل، والليثيوم، من خلال الاستحواذ على حصص أقلية في أصول التعدين دولياً، لتساهم في تنمية سلاسل إمداد المعادن المحلية، وتعزز مكانة المملكة كشريك رئيسي في تطوير قطاع التعدين.

المزارع العمودية

ووقّع صندوق الاستثمارات العامة في مطلع فبراير (شباط) الماضي، اتفاقية مع «إيروفارمز» الأميركية، بغرض تأسيس شركة

مقرها في مدينة الرياض (وسط المملكة) تهدف إلى إنشاء مزارع عمودية داخلية في البلاد ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتسعى الاتفاقية للمساهمة في الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والأراضي الزراعية، من خلال تبني تقنيات الزراعة العمودية الداخلية، التي لا تتطلب استخدام الأراضي الصالحة للزراعة، وتستهلك كميات أقل من المياه بنسبة 95 في المائة مقارنةً بطرق الزراعة التقليدية، وبما يضمن وفرة الإنتاج في المحاصيل الزراعية. ومن المتوقع أن تسهم الشراكة في توفير محاصيل محلية عالية الجودة على مدار العام، من خلال استخدام تقنية الزراعة الذكية الخاصة بشركة «إيروفارمز».

وتستهدف الشركة إنشاء وتشغيل العديد من المزارع في المنطقة خلال الأعوام القليلة المقبلة، ومن المتوقع أن يصل حجم الطاقة الإنتاجية السنوية لأول مزرعة بالمملكة ما يعادل 1.1 مليون كغم من المحاصيل الزراعية لتكون الأكبر من نوعها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتتماشى الاتفاقية مع استراتيجية صندوق الاستثمارات العامة التي تركز على تطوير وتمكين القطاعات الواعدة، ومن ضمنها الأغذية والزراعة، إلى جانب توطين التقنيات الزراعية الجديدة وتطوير الصناعات الغذائية بالشراكة مع القطاع الخاص المحلي بهدف المساهمة في تحسين الميزان التجاري للمملكة وتعزيز مكانة البلاد في مجال الزراعة العمودية بالمنطقة.

أكبر داون تاون

وللمساهمة في تطوير مستقبل العاصمة السعودية تماشيا مع مستهدفات الرؤية، أسس الصندوق في منتصف فبراير الماضي «شركة تطوير المربع الجديد»، بهدف تطوير أكبر داون تاون حديث عالمياً في مدينة الرياض.

وسيعتمد مشروع المربع الجديد في تصاميمه على تطبيق معايير الاستدامة ورفع مستوى جودة الحياة، ومن ذلك المساحات الخضراء، وتوفير مسارات للمشي، وتعزيز المفاهيم الصحية والرياضية والأنشطة المجتمعية.

كما يضم متحفاً مبتكراً، وجامعة متخصصة في التقنية والتصميم، ومسرحاً متكاملاً متعدد الاستخدامات، وأكثر من 80 منطقة للعروض الحية والترفيهية.

وسيوفر المشروع 104 آلاف وحدة سكنية، و9 آلاف وحدة ضيافة، ومساحات تجارية تمتد لأكثر من 980 ألف متر مربع، بالإضافة إلى 1.4 مليون متر مربع من المساحات المكتبية، إلى جانب نحو 620 ألف متر مربع لمرافق الترفيه، ونحو 1.8 مليون متر مربع للمرافق المجتمعية.

تطوير النقل الجوي

وأعلن الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز، ولي العهد السعودي رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس إدارة الصندوق، في 12 مارس (آذار) الماضي، عن تأسيس شركة «طيران الرياض»، الناقل الجوي الوطني الجديد، للمساهمة في تطوير القطاع ولتعزيز موقع المملكة الاستراتيجي الذي يربط بين ثلاث من أهم قارات العالم، آسيا وأفريقيا وأوروبا، والعمل على رفع القدرة التنافسية للشركات الوطنية وفق مستهدفات «رؤية 2030».

وجاء تأسيس «طيران الرياض» تماشياً مع استراتيجية صندوق الاستثمارات العامة لإطلاق إمكانات القطاعات الواعدة محلياً لدعم تنويع الاقتصاد.

ومن المتوقع أن تساهم «طيران الرياض» في نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للمملكة بقيمة تصل إلى 75 مليار ريال (20 مليار دولار) واستحداث أكثر من 200 ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة.

جودة الحياة

وبالتزامن مع اليوم العالمي للامتناع عن تعاطي التبغ، الذي أطلقته منظمة الصحة العالمية، أسّس صندوق الاستثمارات العامة، في 25 مايو (أيار) من العام الحالي، شركة «بدائل»، نحو تطوير وتصنيع وتوزيع منتجات مبتكرة للحد من انتشار التدخين.

وتقدم الشركة بدائل خالية من التبغ وأقل ضرراً، وتسهم في مساعدة المدخنين لعيش حياة أكثر صحة، ورفع مستوى جودة الحياة تماشياً مع رؤية المملكة 2030. وتهدف الشركة للحد من الأثر السلبي للتدخين على المجتمع المحلي، حيث ستُسهم المنتجات في مساعدة ما يقارب مليون شخص في المملكة على الإقلاع عن التدخين بحلول 2032، بما يمثل 25 في المائة من إجمالي المدخنين محلياً، وتوفير أكثر من 6 مليارات ريال سنوياً من نفقات الرعاية الصحية.

وسيتم تصنيع المنتجات محلياً وفق أعلى معايير الجودة والسلامة، واتباع أفضل الممارسات عالمياً، وسيمكن ذلك الشركة من توفير فرص اقتصادية جديدة، واستحداث فرص عمل، والتعاون مع القطاع الخاص المحلي والشركاء الدوليين. وتتمثل رؤية «بدائل» في الحد من انتشار التدخين، والإسهام في تحقيق مستهدفات

استراتيجية الصندوق لرفع مستوى جودة الحياة، ضمن جهود المملكة لتنويع الاقتصاد، وتوطين التصنيع، ودفع عجلة التحول الاقتصادي، بالإضافة إلى استحداث فرص العمل.

الصناعات الدوائية

وأفصح الصندوق السيادي، في 18 يونيو (حزيران)، عن إنشاء شركة الاستثمارات الدوائية «لايفيرا» المتخصصة في الصناعات الدوائية على نطاق واسع.

وستعمل الشركة على نمو القطاع وتعزيز مرونته من خلال العمل على إنتاج الأدوية الحيوية على نطاق تجاري في المملكة عبر منصات التطوير والتصنيع الدوائي، بما يساعد على ترسيخ مكانة البلاد وجهةً عالميةً لإنتاج الأدوية.

وتعتزم «لايفيرا» التركيز على صناعة المنتجات الدوائية الأساسية والمنقذة للحياة في المملكة، مثل: الأنسولين، واللقاحات، وأدوية البلازما والأجسام المضادة، والعلاجات الخلوية والجينية، والجزيئات الصغيرة المبتكرة.

وتنوي «لايفيرا» تأسيس شراكات مع الشركات المحلية والدولية الرائدة، بهدف جذب الاستثمارات الموجهة لتنمية القدرات المحلية، مما يسهم في تعزيز التصنيع المحلي في هذا القطاع.

وتسعى «لايفيرا» إلى دعم تطوير التركيبات الدوائية وإنتاجها، فضلاً عن اختبار المنتجات الدوائية المعقمة، والتي تعد خدمات أساسية عالية القيمة والتي بدورها قد تسهم في تحقيق الأمن الدوائي، وبما يلبي الاحتياج الكبير لقطاع الرعاية الصحية في المملكة والعالم.

منتجات الإبل

وفي 20 يوليو (تموز) الماضي، أطلق الصندوق شركة «سواني» التي تهدف لتمكين نمو قطاع منتجات حليب الإبل، والإسهام في تطوير منظومة الإنتاج المحلية للوصول إلى قطاع مستدام.

ويتجه الصندوق من خلال الشركة الجديدة إلى تحقيق الريادة في منتجات حليب الإبل، بما يُسهم في دعم قطاع الزراعة والأغذية، وتنويع الاقتصاد المحلي، تماشياً مع «رؤية 2030».

وستعمل «سواني» بالشراكة مع القطاع الخاص على رفع القدرة الإنتاجية لمنتجات حليب الإبل، حيث ستسعى لرفع معايير منظومة الإنتاج المحلية، عبر تبني أفضل الممارسات التشغيلية الحديثة من خلال توطين المعرفة وأحدث التقنيات في قطاع الأغذية والزراعة.

تمور العجوة

وقام صندوق الاستثمارات العامة في 23 يوليو الماضي بتأسيس شركة «تراث المدينة» التي تهدف للقيام بدور رئيسي في تحسين جودة الإنتاج ورفع القدرة الإنتاجية لتمور العجوة بمنطقة المدينة المنورة (غرب المملكة).

ومن المقرر أن تسهم الشركة في تطوير قطاع الأغذية والزراعة بالمملكة، وزيادة حجم المحتوى المحلي لقطاع التمور ورفع إسهامه

في الناتج المحلي، وتنويع مصادر الدخل تماشياً مع «رؤية 2030».

وتُصنف العجوة من بين أجود أنواع التمور حول العالم، لما تتميز بـه من فوائد غذائيـة وصحية عالية، وتعد مصدراً غنياً بالعديد من العناصـر الغذائية مثل الألياف والبروتين، وتتميز بخصائص طبيعية مثل مضادات الأكسـدة، كمـا أن لتمر العجوة ارتباطـاً رمزياً ودينياً وتراثياً لدى العالم الإسلامي، ولزوار المدينة المنورة بشكل خاص.

تطوير الوجهات السياحية

ونحـو تعزيز قدرات القطاع السـياحي المحلي والاسـتثمار في إنشـاء المشاريع السياحية بمختلف مدن المملكة، أسس «السيادي» السـعودي، في 27 يوليو 2023، شـركة «أسـفار» للعمل على تطوير الوجهـات الجاذبـة في الضيافـة والترفيه والتجزئـة والأغذية، إلى جانب الاستثمار في منظومة السياحة المحلية.

وسـتعمل «أسـفار» علـى تمكيـن القطـاع الخـاص مـن خلال اسـتثمارات مشـتركة، واسـتحداث فـرص للمقاوليـن والموردين المحليين، إضافة للمنشـآت الصغيرة والمتوسطة، بهدف المساهمة في تطوير المشـاريع والوجهات السياحية، وخلق بيئة تنافسية، مما يسهم في تحسين نوعية وجودة الخدمات المقدمة.

وستسـتفيد الشـركة من الموقع الجغرافي الاستراتيجي الفريد للمملكـة الذي يربط بين القـارات الثلاث، آسـيا وأوروبا وأفريقيا، إضافةً إلى المقومات والمزايا التنافسية للمدن.

وستشمل أعمال الشركة مختلف مناطق المملكة باختلاف تضاريسها وثقافاتهـا، الأمـر الـذي يعـزز تنويـع وإثـراء التجارب السـياحية، واستقطاب السـياح من داخل وخارج البلاد، والمساهمة في تحقيق مستهدف الرؤية للوصول إلى 100 مليون زائر بحلول 2030.

الاستثمار الرياضي

واتجه صندوق الاسـتثمارات العامة بقـوة إلى المجال الرياضي عبر إنشاء «سرج» في 6 أغسطس الحالي، بهدف تنمية الاستثمارات الرياضيـة، وهي شـركة اسـتثمارية رياضية تعمل علـى تمكين نمو القطاع في المملكة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وستسـتثمر «سـرج» فـي الحصول علـى حقوق الملكية لإنشـاء الفعاليـات الرياضيـة الجديدة، إلى جانب الاسـتثمار فـي الحقوق التجاريـة للبطـولات الرياضيـة واسـتضافة الفعاليـات الرياضيـة العالميـة، بما يحقق أهداف الشـركة فـي تحقيق العوائـد المالية، ويدعم توطين الشـراكات في مختلف أنحاء المملكة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

صحة المرأة

وفـي إطـار اللياقة البدنية، أطلق صندوق الاسـتثمارات العامة، يوم 7 أغسـطس الحالي، «كياني»، الشـركة المتكاملة لتعزيز وإلهام الحياة الصحية للمرأة في المملكة.

وستركّز على صحّة ونمط الحياة للأجيال المستقبلية من خلال 6 خدمات رئيسـية، تشـمل اللياقـة البدنية، والملابـس الرياضية، والعنايـة الشـخصية والعلاجيـة، والتغذيـة والتشـخيص، والأكل الصحي، بالإضافة إلى التثقيف الصحي.

ويأتـي إطـلاق «كيانـي» تماشـياً مـع اسـتراتيجية صنـدوق الاسـتثمارات العامة الهادفة إلى تمكين القطاعات الواعدة، وتوطين التقنيـات، وتمكين القطـاع الخاص، وتنويع مصـادر دخل الاقتصاد المحلـي، والإسـهام فـي تحسـين جـودة الحيـاة بمـا يتماشـى مع مستهدفات رؤية المملكة 2030.

إدارة المرافق

وتعزيزًا للاسـتدامة التنموية ورفع كفاءة العمليات التشغيلية في إدارة المرافـق محلياً، أعلن صندوق الاسـتثمارات العامة، الخميس، عن تأسيس الشركة السعودية لإدارة المرافق «فيمتك».

وتختص الشـركة في تقديم خدمـات متكاملة في مجالات تتعلق بالطاقة، والنفايات، والصيانة، وخدمات التنظيف، والأمن، وتنسـيق الحدائق.

وتركز على إدارة المرافق بما يسهم في خفض التكاليف، وإطالة العمـر الافتراضـي للمنشـآت لمختلف مشـاريع التطويـر العقاري بالمملكة.

كما سـتعمل على تقديم خدمات استشـارية من خلال استخدام أحـدث التقنيات المتبعة في القطاع، كتطويـر منصة رقمية موحدة لجمع البيانات الخاصة بالمرافق والعمل على الاستفادة منها.

وسـتقدم «فيمتـك» خدماتهـا المتنوعـة والمتخصصـة لإدارة المرافق لقطاعات اسـتراتيجية وتنموية في الاقتصاد المحلي، مثل المؤسسـات الصحية، والمرافـق الصناعية، والوجهـات الترفيهية، ومرافـق الطيـران، والمؤسسـات التعليمية، إضافةً إلـى المجمعات التجارية، ومكاتب الأعمال، والأحياء السكنية، وغيرها.

ويأتي تأسـيس الشـركة السـعودية لإدارة المرافق تماشـياً مع اسـتراتيجية الصندوق لإطلاق وتمكين القطاعـات الواعدة، بهدف دعم التنوع الاقتصادي، وإيجاد حلول مسـتدامة، والعمل على توطين التقنيات ونقل المعرفة في المملكة.

«وول ستريت جورنال»: محادثات سعودية لضخّ إستثمارات بـ21 مليار دولار في باكستان

المملكة تسعى لشراء حصَّة بمنجم نحاس ومصفاة لتكرير النفط

تُجري المملكة العربية السعودية محادثات لشراء حصَّة في منجم نحاس عملاق في باكستان مقابل 7 مليارات دولار تطوره شركة «باريك غولد» الكندية غربيّ البلاد، وفقاً لما نقلته صحيفة «وول ستريت جورنال» عن أشخاص مطّلعين على المشروع.

كذلك أشارت الصحيفة إلى وصول مفاوضات أخرى إلى مرحلة متقدِّمة لإنشاء مصفاة نفط سعودية في باكستان، قد تصل تكلفتها إلى 14 مليار دولار، وفقاً لمسؤولين في البلدين.

كان مجلس تسهيل الإستثمار الخاص الذي إستحدثته باكستان، وافق مؤخراً مبدئيّاً، على عرض إستثمارات بـ28 مشروعاً بمليارات الدولارات على دول مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك إنشاء سد ديامير–بهاشا، وعمليات تعدين بمشروع «ريكو ديق» بمقاطعة تشاغاي في إقليم بلوخستان.

قائمة المشروعات المعتمدة المخطط عرضها على السعودية والإمارات وقطر والبحرين، يتجاوز إجمالي حجم الإستثمارات المطلوبة لها 28 مليار دولار، وتشمل مصفاة لتكرير النفط ستُعرَض على عملاقة الطاقة السعودية «أرامكو»، حسب صحيفة «ذا إكسبرس تريبيون» الباكستانية.

ترويج إستثمارات

تركِّز خطط الإستثمار المعتمدة من المجلس الجديد على قطاعات الأغذية والزراعة وتكنولوجيا المعلومات والتعدين والنفط والطاقة الجديدة.

بالإضافة إلى دول الخليج، خطَّطت إسلام آباد وبكين لإستثمار 62 مليار دولار إجمالاً في إطار الممر الإقتصادي الصيني الباكستاني، لكن لم يُضَخّ منها حتى الآن سوى أقل من 28 مليار دولار. وتعرض باكستان سدّ ديامير- بهاشا على الصين للإستثمار كأولوية، وفقاً للصحيفة الباكستانية.

حصلت باكستان على موافقة نهائية من المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في 12 يوليو الماضي توفر لها تمويلاً بقيمة 3 مليارات دولار لمساعدة البلاد التي تعاني من ضائقة مالية من أجل تخفيف أزماتها التمويلية. وتسمح هذه الموافقة بالإفراج الفوري عن نحو 1.2 مليار دولار لصالح باكستان.

باكستان، الواقعة في جنوبيّ آسيا، رفعت مؤخَّراً الضرائب وسعر الفائدة الرئيسي إلى أعلى مستوى على الإطلاق.

وتتوقَّع وكالتا «موديز إنفستورز سيرفيس» و«فيتش» أن تواجه باكستان مخاطر تمويلية مستعصية، وسط تقديرات بأن تطلب الدولة تمويلاً إضافياً كبيراً إلى جانب حصولها على دفعات من صندوق النقد الدولي للوفاء بآجال إستحقاق ديونها وتمويل التعافي الإقتصادي.

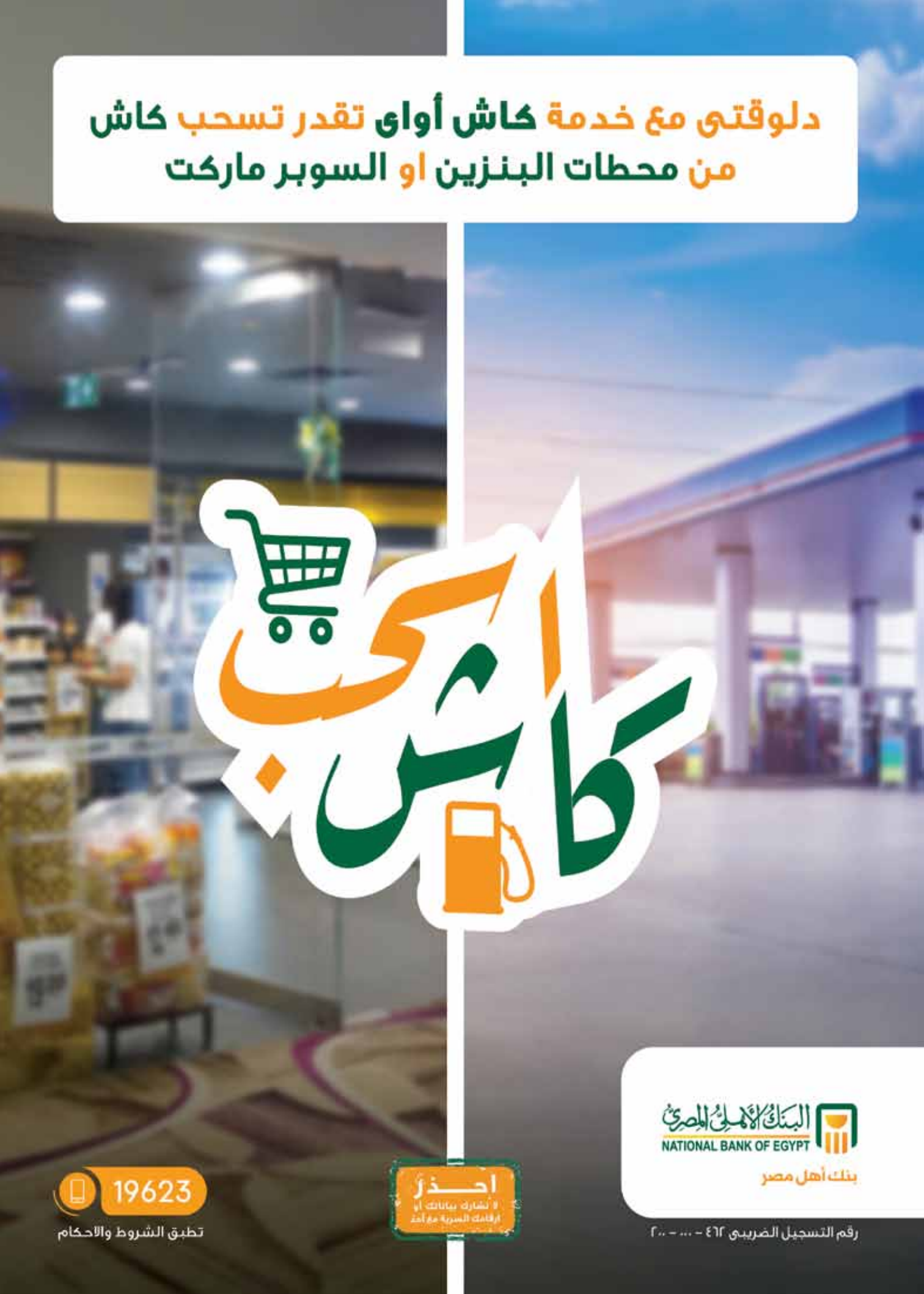
دلوقتى مع خدمة كاش أوى تقدر تسحب كاش
من محطات البنزين او السوبر ماركت
كاش أوى
البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT
بنك أهل مصر
رقم التسجيل الضريبي ٤٦٢ - ٠٠٠ - ٢٠٠
احذر
لا تشارك بياناتك أو
ارقامك السرية مع أحد
19623
تطبق الشروط والاحكام

تسجيل أكبر 10 إستثمارات لصناديق سيادية عالمية من 5 صناديق سيادية من الخليج

4 تريليونات دولار أصول الصناديق السيادية الخليجية

شهدت الأصول المدارة لصناديق الثروة السيادية الخليجية نمواً بمتوسط 20 % خلال العامين الماضيين الى نحو 4 تريليونات دولار، وذلك بدفع من إرتفاع أسعار النفط. وبحسب «ستاندرد إند بورز غلوبال ماركت للأبحاث»، فإن أصول تلك الصناديق تُعادل نحو 37 % من الأصول المدارة لمجمل الصناديق السيادية العالمية، وأن أحجامها تكاد تعادل صناديق سيادية في آسيا وأميركا اللاتينية وأفريقيا. وأفادت الوكالة: «لقد تم تسجيل أكبر 10 إستثمارات لصناديق سيادية عالمية من 5 صناديق سيادية من الخليج، حيث إستحوذت الامارات على 62 % من تلك الصفقات من خلال 3 صناديق سيادية هي جهاز أبوظبي للإستثمار، «مبادلة» وADQ القابضة، تلتها هيئة الإستثمار السعودية بـ28 % وقطر بـ10 %.

صفقات متنوعة

ونقل التقرير عن جميل نعيم، كبير الإقتصاديين لمنطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا في الوكالة: إن صناديق الثروة السيادية الخليجية إستفادت من الفوائض المالية الخارجية الناتجة عن المكاسب الكبيرة لأسعار النفط لزيادة دخولها الإستثماري في أسواق عالمية عبر صفقات في قطاعات متنوعة.

وأضاف التقرير: ورغم أنه يُرجّح أن تستمر صناديق الثروة السيادية الخليجية بالإستثمار في الإقتصادات المتقدمة والناشئة في السنوات المقبلة، فإنها ستعيد أيضاً توزيع جزء من تدفقاتها المالية في إقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي تحتاج إلى تمويلات خارجية مثل تركيا ومصر.

وكان تقرير سنوي صادر عن مؤسسة «غلوبال للصناديق السيادية» توقع بأن تصبح صناديق الثروة السيادية أكثر نشاطاً، وأن تلعب دوراً أكبر في الأسواق العالمية هذا العام، بسبب تلقيها رساميل ضخمة من عائدات النفط المرتفعة.

إستثمارات فعّالة

وإذ أظهرت وكالة «ستاندرد أند بورز غلوبال ماركت» أن صناديق

الثروة السيادية الخليجية تستخدم جزءاً كبيراً من تدفقاتها المالية الإضافية لعقد صفقات إستثمارية في الإقتصادات المتقدمة، ومعظمها في الولايات المتحدة وأوروبا، أشارت إلى أنها أصبحت أدوات إستثمارية فعّالة في الأوقات الصعبة، موضحة أن تلك الصناديق وصناديق التقاعد العامة في المنطقة ضخت رساميل جديدة بنحو 83 مليار دولار خلال العام 2022.

وأفادت الوكالة: أن الصناديق السيادية الخليجية تسعى حالياً إلى توسيع نطاق إنتشارها العالمي من خلال الإستثمار في مناطق جغرافية جديدة وقطاعات مختلفة.

تدفقات جديدة وفرص أكبر

وتوقعت وكالة «ستاندرد أند بورز غلوبال ماركت» إرتفاع فوائض الحساب الجاري لدول الخليج بـ9 % من الناتج المحلي الاجمالي للمنطقة في 2023، وبـ6 % من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة في العام المقبل، لافتة إلى أن رصيد الحساب الجاري المجمع لدول الخليج قفز في العام 2022 إلى أعلى مستوى في 10 سنوات عند 369 مليار دولار، أو 16.9 % من الناتج المحلي الاجمالي للمنطقة.

وتابعت الوكالة: وهذا يعني أن تلك الأموال ستستمر بالتدفق إلى صناديق الثروة السيادية الخليجية، ما يُوفر فرصاً إستثمارية إضافية محلياً ودولياً. وختمت «إن الصناديق السيادية الخليجية تلعب دوراً محورياً في خلق فرص عمل محلية ورفع النمو الإقتصادي في المنطقة، فضلاً عن المساهمة بتحويل إقتصاداتها إلى إقتصادات لا تعتمد فقط على إيرادات النفط والغاز وتنويع إيراداتها المالية».

ورشة في الرياض عن «بناء القدرات في القطاع المصرفي»

جانب من ورشة العمل

إنعقدت في العاصمة السعودية الرياض، ورشة عمل حول «بناء القدرات في القطاع المصرفي»، التي نظمها البنك المركزي السعودي «ساما» بالتعاون مع مجلس الخدمات المالية الإسلامية، على هامش الإجتماعات السنوية للمجلس، وذلك لمناقشة تطورات قطاع المالية الإسلامية، وتعزيز متانة صناعة الخدمات المالية الإسلامية وإستقرارها.

وشهدت ورشة العمل حضور أكثر من 40 مشاركاً من المختصين والمهتمين في صناعة الخدمات المالية الإسلامية، حيث عرضت الورشة في جلستها الأولى تحت عنوان «عمليات النوافذ الإسلامية من منظور معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية»؛ عدداً من المحاور أبرزها: أنشطة النوافذ الإسلامية، وكفاية رأس المال، وإدارة السيولة، ومتطلّبات الإفصاح للنوافذ الإسلامية.

فيما ناقشت الجلسة الثانية تحت عنوان «إطار الحوكمة الشرعية من منظور معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية»؛ المبادئ الإرشادية لأنظمة الحوكمة الشرعية للمؤسسات التي تقدم الخدمات المالية الإسلامية (معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية رقم 10)، إلى جانب هيكل وعناصر نظام الحوكمة الشرعية.

أمين الناصر الرئيس التنفيذي لـ «أرامكو» ينضمُّ إلى مجلس إدارة «بلاك روك»

أعلنت شركة «بلاك روك» عن إنضمام الرئيس التنفيذي لشركة «أرامكو» السعودية، أمين الناصر، إلى مجلس إدارتها، وهو ما يعكس حرص الشركة العالمية على اهتمامها المتزايد بالشرق الأوسط. وتُعد «بلاك روك» أكبر شركة لإدارة الأصول في العالم، حيث تبلغ الأصول الخاضعة للإدارة حوالي 10 تريليونات دولار في العام 2022، وتأسست في العام 1988، ومقرها في نيويورك.

وقال الرئيس التنفيذي لـ «بلاك روك»، لاري فينك: «إن الناصر يقود أكبر شركة لإنتاج النفط في العالم منذ العام 2015، كما أشرف على طرحها العام».

وأضاف في بيان صحافي أن «خبرة الناصر في قيادة الشركات، وفهمه العميق لصناعة الطاقة العالمية ودوافع التحوُّل نحو إقتصاد منخفض الكربون، بالإضافة إلى معرفته بمنطقة الشرق الأوسط، تدعم الحوار بين أعضاء مجلس إدارة شركة بلاك روك بشكل فعّال».

ويحمل الناصر أيضاً عضوية العديد من مجالس الإدارة الأخرى، بما في ذلك المجلس الإستشاري الرئاسي للرئيس التنفيذي لمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، والمجلس الإستشاري الدولي لبنك «جيه بي مورغان».

ولن يترشح بدر السعد، المدير العام للصندوق العربي للإنماء

أمين الناصر الرئيس التنفيذي لشركة أرامكو

الاقتصادي والاجتماعي، لإعادة إنتخابه لعضوية مجلس إدارة «بلاك روك» في العام المقبل.

وأضافت «بلاك روك» أنها «تتبنى منهجية إستراتيجية عند تشكيل مجلس إدارتها»، موضحة «أن المجلس يتألف حالياً من 17 عضواً، 15 منهم مستقلون، من بينهم 5 عضوات، حيث إن ثلث أعضاء المجلس منتخبون حديثاً خلال السنوات الخمس الأخيرة، مما يعكس إلتزامها بالتطور المستمر والإستفادة من الرؤى ووجهات النظر الجديدة».

«أرامكو» على مرمى «حجر» لتُصبح أكبر شركات العالم إيرادات

إحتلت شركة «أرامكو» المرتبة الثانية عالمياً، ضمن أكثر الشركات تحقيقاً للإيرادات في العالم، معزّزة بذلك، صدارتها كأكبر شركة ربحية في العالم، وفقاً لشركة البيانات الألمانية Statista. بينما يأتي بائع التجزئة العملاق وول مارت، كأكثر الشركات بيعاً في العالم، حيث تحقق إيرادات سنوية تبلغ حوالي 611 مليار دولار، بينما يأتي تاجر التجزئة التالي في القائمة، عملاق التجارة الإلكترونية أمازون، والتي تتخلف عنها بنحو 100 مليار دولار بإيرادات تبلغ حوالي 514 مليار دولار.

ومع الإرتفاع الصاروخي لأسعار الطاقة بعد الغزو الروسي لأوكرانيا في أوائل العام 2022، تضم القائمة الحالية للشركات الأعلى تسجيلاً للإيرادات العديد من مشاريع النفط والغاز، وأكبرها شركة أرامكو السعودية والتي تبلغ إيراداتها السنوية 604 مليارات دولار.

وقد إرتفعت القيمة السوقية لـ «أرامكو» بنحو 55 مليار دولار، مع إعلان توزيعات إضافية للمستثمرين والحكومة.

وتشمل المراكز العشرة الأولى أيضاً شركة النفط والغاز الهولندية Vitol، و«بترو تشاينا»، وCNPC، بالإضافة إلى «إكسون موبيل» و«شل».

بينما تأتي شركة State Grid Cooperation في الصين، التي تعمل في مجال توليد الكهرباء ونقلها وتوزيعها، في المرتبة 9.

الشركة الأخرى الوحيدة غير العاملة في مجال الطاقة في القائمة في الوقت الحالي هي «أبل»، بإيرادات سنوية تبلغ 394 مليار دولاراً (المرتبة 8) .

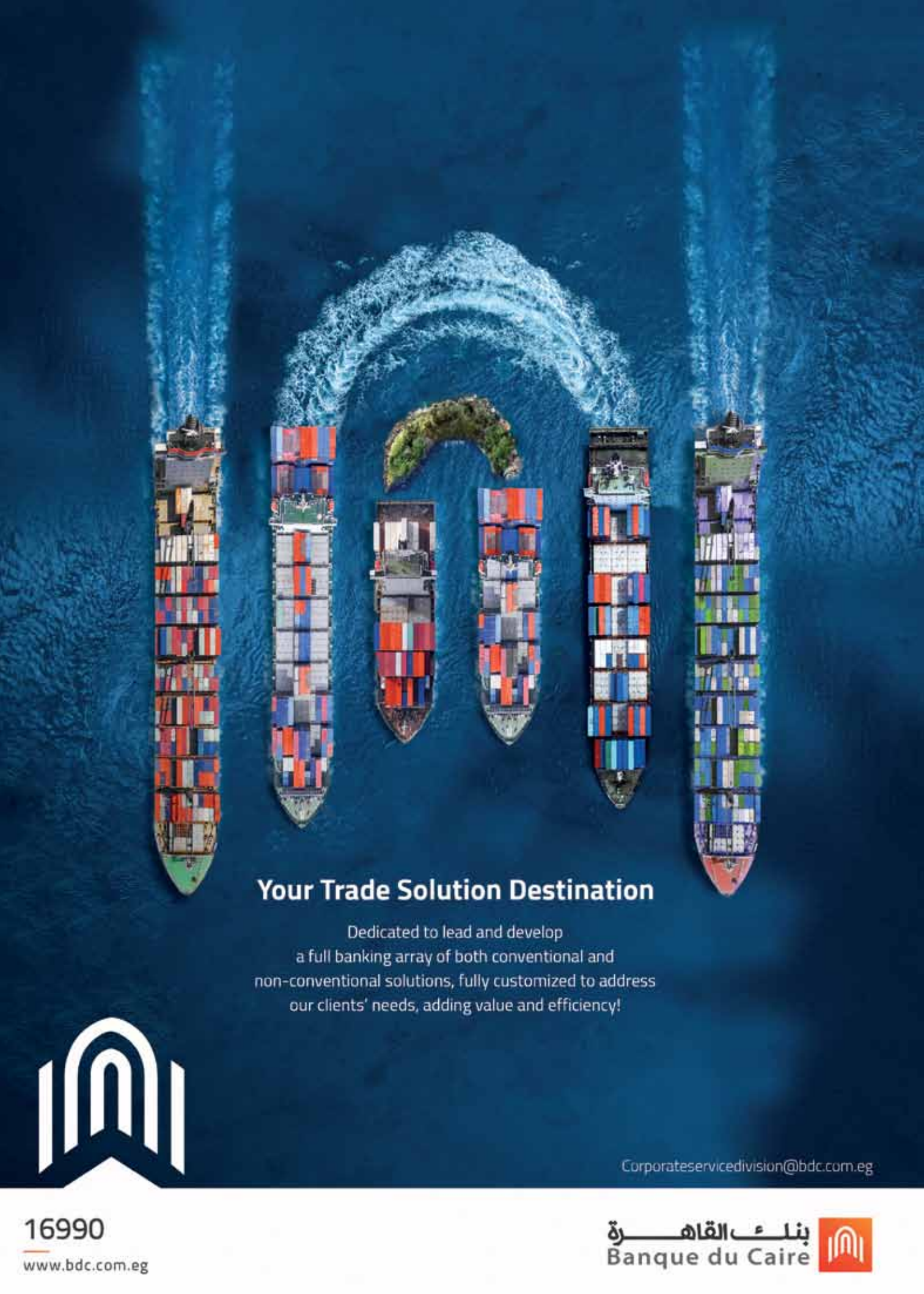
Your Trade Solution Destination
Dedicated to lead and develop
a full banking array of both conventional and
non-conventional solutions, fully customized to address
our clients' needs, adding value and efficiency!
Corporateservicedivision@bdc.com.eg
16990
www.bdc.com.eg
بنك القاهرة
Banque du Caire

تتقدّمهم المملكة العربية السعودية

إنضمام 6 دول جديدة إلى مجموعة بريكس

ماذا يعني إنضمام المملكة إلى «بريكس»؟

إنضمّت ست دول جديدة إلى مجموعة بريكس المؤلفة من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا، بحسب ما أعلن رئيس جنوب إفريقيا سيريل رامافوزا خلال قمّة للمجموعة في جوهانسبورغ أخيراً. وتلتحق كل من المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، مصر، الأرجنتين، إثيوبيا وإيران، إعتباراً من أول يناير (كانون الثاني) 2024 بمجموعة الدول الناشئة الساعية إلى تعزيز نفوذها في العالم. وقد أصبح قوام مجموعة بريكس، 11 دولة بعد الإضافة الأخيرة التي تكوّنت من 6 دول، فضلاً عن الدول الخمس المؤسّسة.

وكان سيريل رامافوزا قد أكد خلال قمّة بريكس «أن دول المجموعة للأسواق الناشئة الكبرى، تعتزم دعوة الإمارات، والسعودية، ومصر، وإيران، وإثيوبيا، والأرجنتين للإنضمام إليها»، مشيرا إلى «أن عضوية الدول التي ستنضم إلى المجموعة ستسري إعتباراً من أول يناير (كانون الثاني) 2024».

ماذا يعني إنضمام المملكة إلى «بريكس»؟

يقول الخبير السعودي في التجارة الدولية، الدكتور فواز العلمي: «إن إنضمام السعودية لمجموعة بريكس، سيكون بصفتها مراقباً أو شريكاً للحوار، لأن «بريكس» ليست منظمة رسمية بشكل كبير، وإنما مجموعة فقط»، لافتاً إلى «أن الإستفادة من إنضمام السعودية لمجموعة بريكس والدول الأخرى ستكون للأعضاء الحاليين».

أضاف العلمي: «بعكس المفهوم الخاطئ، إن «بريكس» ليست منظمة إقتصادية، بل هي مجموعة سياسية بحتة، تجمع رابطة من الدول غير الراضية على النظام أحادي القطب، والمملكة العربية السعودية لا تدخل في هذه المجالات، وهي تقف على مسافة واحدة من الجميع، ولا تهدف أن تكون شريكاً رئيسياً في مجموعة ليس لديها نظام إقتصادي وتقاليد وتبادل تجاري».

وعن مسألة توسيع المجموعة، قال العلمي: «إن الدول الأعضاء الحاليين هم المستفيدون، والسعودية حصّتُها كبيرة في الأسواق العالمية والإستثمارات، والشراء المباشر من الدول الأعضاء كبيرة، فهي الشريك الأكبر الصين والهند واليابان، وهما من أفضل الشركاء

التجاريين للمملكة، وسيتسفيدون من هذا الانضمام لأن ذلك سيفتح سوق السعودية أمام هذه الدول، وأيضا ستفتح هذه الأسواق أمام صادرات السعودية».

وفي ما يتعلق بمنافسة الدولار قال العلمي: «السعودية تعتمد الدولار الأميركي، و«بريكس» لا تستطيع منافسة الدولار الذي تجري بواسطته 80 % من التبادلات التجارية، ويُهيمن على 59 %، الإحتياطيات الأجنبية، كما يُسيطر على 90 % من نظام التحويلات المالية التي تتم ضمن شبكة «سويفت»، فيما تُقدر حصة اليوان الصيني من الإحتياطات الأجنبية بنحو 2.7 %»

وجدد العلمي التأكيد على أن «بريكس» ليست منظمة، و«أنها تتعامل من ناحية سياسة، وتحاول أن تُسرّع من التنوع الإقتصادي والتنمية، وأنشأت بنك التنمية الجديد، ولكن لم توضع الأموال فيه»، محذراً من «أن المنافسة الجيوسياسية ستزيد من إنقسام الإقتصاد العالمي، وهذا قد ينعكس بشكل سلبي على إقتصاد أعضاء «بريكس».

5 إقتصادات ناشئة

وضع قادة مجموعة بريكس التي تضمُّ 5 إقتصادات ناشئة، خلال قمّتهم في جنوب إفريقيا، ملفّ توسيع التحالف وضم دول جديدة، في خطوة نُظر إليها بإعتبارها تُمثل طموحاً لأن تُصبح بديلاً جيوسياسياً للمجموعات الغربية على غرار «مجموعة السبع».

ورأى باحثون إستراتيجيون «أن الكثير من البلدان تسعى إلى الإنضمام إلى مجموعة بريكس، رغبة في الإستفادة من الميزات الإقتصادية والسياسية التي تُتيحها، إذ تسعى جميع الأعمال إلى أسواق وإستثمارات جديدة، كذلك تبحث عن عالم متعدّد الأقطاب لا تسيطر عليه دول أو مجموعة بعينها، وخلق حالة من التوازن في الإقتصاد العالمي».

مَن طلب الإنضمام لـ «بريكس»؟

وفق مسؤولين في جنوب أفريقيا، قدّمت 23 دولة حتى تاريخه، من أصل أكثر من 40 دولة تُبدي رغبتها، طلباً للإنضمام إلى مجموعة بريكس، حيث طرحت جوهانسبرغ على القادة مقترحاً لتوسيع العضوية.

أما الدول التي طلبت الإنضمام إلى «بريكس» رسمياً فهي، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، مصر، الجزائر ، الأرجنتين، البحرين، بنغلاديش، بيلاروسيا، بوليفيا، كوبا، وإثيوبيا، هندوراس، إندونيسيا، إيران، كازاخستان، الكويت، المغرب، نيجيريا، فلسطين، السنغال، تايلاند، فنزويلا وفيتنام.

وكانت «بريكس» قد عقدت أول قمّة لها في العام 2009 مع 4 أعضاء، ثم أضافت جنوب إفريقيا في العام التالي، قبل أن تُطلق بنك التنمية الجديد في العام 2015 ويضمُّ دولاً أخرى.

وفق المنصّة الرسمية لفعاليات القمّة الـ15 لدول «بريكس»، ونظراً إلى المصالح المتزايدة، فإن الأعضاء المؤسّسين على إستعداد لفتح أبواب المجموعة لتوسيع عضويتها، وسيُطلق عليها إسم «بريكس بلس» أو «بريكس +»، على غرار مجموعة «أوبك بلس».

وتُمثل مجموعة «بريكس» نحو 56.65 تريليون دولار من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أي 40 % من سكان العالم و26 % من الإقتصاد العالمي.

عالم متعدّد الأقطاب

وحدّد الباحث المتخصّص في الشؤون السياسية والأمن القومي، سكوت مورغان، تبعات توسع «بريكس»، وضم بلداناً جديدة، في عدد من النقاط:

– نرى إنتقالاً إلى عالم متعدّد الأقطاب، حيث توجد أكثر من مجموعة أو كتلة.

– رغبة «بريكس» في إضافة المزيد من البلدان أمر طبيعي، إذ تسعى جميع الدول إلى أسواق وإستثمارات جديدة.

– تمكّنت «بريكس» من إنشاء بنك جديد، وهناك مناقشات حول وجود عملة جديدة وموحّدة أيضاً للتحالف.

– الجانب السلبي هو أن الولايات المتحدة قد ترى في ذلك محاولة من قِبل بعض الأعضاء المحتملين لتوسُّع سلّة العملات وغيرها من أشكال التجارة بعيداً عنها، أو إستخدام أعضاء «بريكس» كطرف ثالث في الصراعات الدولية، نظراً إلى عدم وجود آفاق قريبة لحل الحرب في أوكرانيا».

أما خبير العلاقات الدولية أيمن سمير، فقال: «إن إهتمام الكثير من الدول بالإنضمام إلى مجموعة «بريكس» يأتي نظراً إلى أنها من أهم المجموعات الإقتصادية الصاعدة في العالم»، مشيراً إلى «أن هناك تقديرات بأن يفوق الناتج الإجمالي للتحالف في العام 2030، الناتج الإجمالي لمجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى».

وأضاف أيمن سمير: «سيكون هذا تحوّلاً كبيراً في العلاقات الدولية، ليس في المجال الجيوسياسي فحسب، وإنما في الجيوإقتصادي أيضاً، لأنه عندما تكون هناك قوة أو مجموعة دول مناظرة ذات ناتج قومي يفوق الدول السبع الكبار، سيتغيّر الثقل السياسي وينتقل من الغرب إلى الشرق.

إنشاء بنك التنمية وإطلاق عملة موحدة

مجموعة بريكس ترسم معالم نظام إقتصاد بديل

تضم مجموعة بريكس (BRICS) وهي عبارة عن إختصار يضم الحروف الأولى لأسماء هذه الدول، كلاً من البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا. وتُعتبر المجموعة من أهم التكتلات الإقتصادية في العالم، نظراً إلى النمو الذي حقّقته المجموعة خلال السنوات الأخيرة، حيث سجّلت أسرع نمو إقتصادي في العالم، ما جعلها محط إهتمام عديد من الدول الأخرى التي باتت ترغب في الإنضمام إلى التكتل. علماً أن تلك الدول ليست هي من إختارت تسمية بريكس، بل كبير الإقتصاديين في «غولدمان ساكس» (مؤسّسة خدمات ماليّة واستثماريّة أميركيّة متعدّدة الجنسيّات)، جيم أونيل، الذي إستحدث مصطلح بريكس في العام 2001، عندما كانت هذه الإقتصادات الناشئة تُحقق معدّلات نمو قياسية.

وقد نشأت فكرة تأسيس المجموعة في سبتمبر/أيلول 2006، حينما إنعقد أول إجتماع وزاري لوزراء خارجية دول المجموعة، على هامش أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. وفي يونيو/حزيران 2009، عقد رؤساء كل من روسيا، والبرازيل، والهند، الصين إجتماعهم الأول في روسيا، ورفعوا درجة تعاون دول بريك إلى مستوى القمة. ثم أعلن الرؤساء تأسيس تكتل إقتصادي عالمي، هدفُه كسر هيمنة الغرب، ويُنهي «نظام القطب الواحد»، من خلال التركيز على تحسين الوضع الإقتصادي العالمي، وإصلاح المؤسسات المالية، كذلك مناقشة الكيفية التي يُمكن بها للبلدان الأربعة أن تتعاون في ما بينها على نحو أفضل مستقبلاً.

ومع إنضمام جنوب أفريقيا رسمياً إلى هذا التكتل لمناسبة القمّة الثالثة للمجموعة، التي عُقدت في الصين في أبريل/نيسان 2011، غيّرت المجموعة إسمها إلى بريكس عوضاً عن بريك.

40 % من مساحة العالم

تُشكل دول مجموعة بريكس مجتمعة نحو 40 % من مساحة العالم، ويعيش فيها أكثر من 40 % من سكان العالم، حيث تضم أكبر 5 دول مساحة في العالم وأكثرها كثافة سكانية، وهي بذلك تهدف إلى أن تُصبح قوة إقتصادية عالمية قادرة على منافسة «مجموعة السبع» (G7). وهذا الأمر تُثبته الأرقام الصادرة عن مجموعة بريكس، التي تكشف عن تفوّقها للمرة الأولى على دول مجموعة السبع بالنسبة إلى الحجم الإقتصادي، حيث وصلت مساهمة مجموعة بريكس في الإقتصاد العالمي إلى نحو 31.5 %، بينما بلغت مساهمة مجموعة السبع قرابة 30.7 %..

وضمن هذا الإطار، تعمل مجموعة بريكس على تحقيق مجموعة من الأهداف والغايات الإقتصادية والسياسية والأمنية عبر تعزيز الأمن والسلام على مستوى العالم والتعاون الإقتصادي بين الدول الخمس، بغية أن يُسهم في خلق نظام اقتصادي عالمي ثنائي القطبية، وكسر هيمنة

الغرب في حلول العام 2050.

أكثر من 20 دولة أبدت إهتماماً بالإنضمام إلى مجموعة بريكس، ومن أبرز الدول التي طلبت الإنضمام بشكل رسمي أو غير رسمي إلى بريكس السعودية، والإمارات، ومصر، والجزائر، والبحرين، وأندونيسيا، وإيران، وبنغلادش، والأرجنتين. والملاحظة هنا، أن العديد من هذه الدول هي إما من كبار منتجي النفط في العالم، وإما من الحلفاء التاريخيين للولايات المتحدة. فالتحوُّل البنيوي الذي يشهده العالم يفرض على كل الدول إعادة النظر في موقعها وموضوعاتها وطريقة تعاطيها مع عالم إختلفت ملامحه. ومن هنا الإهتمام المتزايد بمجموعة بريكس.

إنشاء بنك التنمية وإطلاق عملة موحدة

وسط الأزمات الإقتصادية المتعاقبة، إتجهت مجموعة بريكس إلى إنشاء «بنك التنمية الجديد» ليكون أحد أهم مؤسساتها، ويُشكل بديلاً للبنك الدولي الذي لا يُقرّ بالأهمية المتزايدة لهذه الإقتصادات في مؤسسات بريتون وودز.

تأسّس بنك التنمية الجديد في مدينة شنغهاي الصينية، برأسمال 200 مليار دولار. وأعضاؤه الحاليون هم دول البريكس، بالإضافة إلى بنغلادش والإمارات العربية المتحدة ومصر. كما أنه تمّت الموافقة على إنضمام الأرجنتين والمملكة العربية السعودية وزيمبابوي.

ومع توسُّع بريكس وزيادة حصتها من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، يكون النظام العالمي قد دخل فعلياً حقبة جديدة مع تنامي نفوذ مجموعة تملك السلع الأكثر طلباً في العالم، وأكبر قاعدة إستهلاكية أيضاً. من هنا، سعت دول مجموعة بريكس إلى إطلاق عملة موحدة في ما بينها لكي تنهي إعتمادها على الدولار الأميركي.

لم تحسم بعد دول بريكس شكل العملة الجديدة، لكن الترجيحات تشير إلى أنها ستعتمد على سلّة من العملات هي اليوان الصيني، والروبل الروسي، والروبية الهندية، والريال البرازيلي، والرند الجنوب أفريقي، مما يحدّ من طابعها المركزي، ويجعلها كعملة إحتياط ربما أكثر إستقراراً من الدولار الأميركي الذي شهد إنخفاضاً بنسبة 8 % من حصته من الإحتياطات العالمية في العام 2022.

وبالإضافة إلى سلّة العملات، ستكون هذه العملة على الأرجح مدعومة بالمعادن الثمينة على رأسها الذهب، وهو ما يُعزّز عامل الثقة فيها. وقد يكون ذلك وراء إرتفاع مشتريات المصارف المركزية في العالم من الذهب ووصولها حالياً إلى أعلى مستوياتها في 2022، تحديداً في روسيا والصين، حيث زادت إحتياطات الذهب بأسرع وتيرة خلال الفترة الأخيرة. فقد أعلن بنك الشعب الصيني عن زيادة في إحتياطي الذهب كل شهر منذ نوفمبر/تشرين الأول 2022. كما إشترى البنك المركزي

بنك التنمية الجديد

الروسي أكثر من 50 طناً من سبائك الذهب خلال العام 2022، أي أكثر بـ 10 مرات من العام السابق.

وقد تضمُّ سلة السلع التي ستعتمد عليها عملة مجموعة البريكس النفط والغاز الطبيعي والفحم والنحاس والبوكسايت والليثيوم الذي يدخل في صناعة كل شيء تقريباً. وفي الهند تحديداً، تم إكتشاف كميّات ضخمة من الليثيوم. وتُشكل هذه السلع على الأرجح العمود الفقري لعملة البريكس. وإذا نجحت المجموعه في التوصُّل الى هذه العملة، فتكون هي المرة الأُولى في نصف قرن التي تظهر فيها عملة مدعومة بالذهب، ما قد يجعلها العملة الأعلى قيمة في العالم، وتُنهي سيطرة الدولار وتحكمه في الإقتصاد العالمي.

أخيراً، لا يشمل الإنضمام لمجموعة بريكس، دول الجنوب والدول النامية فقط، بل أصبح يُغري أيضاً قوى غربية كبرى، فقد عبّر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون عن إهتمامه في حضور قمّة بريكس المقبلة، في أغسطس/آب 2023 في جنوب أفريقيا، وهي المرة الأولى التي يطلب فيها رئيس دوله غربية حضور قمّة بريكس. وقد يُشكل حضور فرنسا قمّه بريكس تطوراً غير مسبوق.

من جهة أخرى، أبرمت فرنسا صفقه مع «شركة الصين لبناء السفن»، لشراء سفن وحاويات بقيمة تجاوزت الـ 3 مليارات دولار، وهي أكبر صفقة من نوعها في التاريخ تمت باليوان. مع الاشارة ألى أن فرنسا هي التي طلبت الدفع بالعملة الصينية، وليس الصين. كما أن شركة Airbus الفرنسية تنوي مضاعفة إنتاجها في الصين، رغم الضغط الأميركي على الدول الأوروبيه لعزل بيجينغ.

أخيراً، يشهد العالم تحوُّلاً بنيوياً ينعكس تغيراً واضحاً في مواقع القوى المالية الدولية. ولا شك في أن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول أو فرض سياسة خارجية معينة عليها، يجعل مجموعة بريكس خياراً جذاباً للدول التي تعطي الأولوية للحياد والنمو الإقتصادي.

ستنشأ على أساس إستراتيجي بالإعتماد على الذهب والمعادن النادرة

عملة موحدة جديدة لمجموعة الـ «بريكس» للإطاحة بالدولار؟

تسعى مجموعة الـ «بريكس» إلى طرح عملة موحّدة جديدة، من أجل إستخدامها في التبادلات التجارية بين دولها بدلاً من الدولار. وتُعتبر هذه الخطوة لافتة بغية الإطاحة بهيمنة العملة الأميركية على التجارة العالمية، وخصوصاً في وقت أصبح فيه الدولار أداة عقاب إقتصادي ضد بعض دول المجموعة.

عاد الحديث عن عملة موحّدة جديدة تعتزم دول مجموعة الـ «بريكس» إطلاقها، من أجل إعتمادها في المبادلات التجارية بين تلك الدول، وبينها وبين العالم، في سبيل منافسة الدولار الأميركي الذي يُهيمن كعملة مرجعية على معظم التجارة العالمية، من أجل القضاء على تلك الهيمنة.

ولا يُعدُّ الحديث عن عملة موحدة لـ «بريكس» قضية جديدة، بل أُثيرَت منذ سنوات عدة، غير أنها تكتسب إلحاحاً كبيراً مؤخراً، وخصوصاً بعد الحرب في أوكرانيا، إذ أصبح الدولار أداة عقابية ضد الإقتصاد الروسي، ما دفعه إلى البحث عن بدائل جديدة لتجارته الخارجية، على رأسها النفط والحبوب.

عملة الـ «بريكس» الجديدة

حسب تقرير لوكالة «سبوتنيك» الروسية، فإن دول الـ «بريكس» (روسيا والصين والهند وجنوب إفريقيا والبرازيل) في صدد إنشاء وسيلة جديدة لمدفوعات تجارتها البينية والخارجية في شكل عملة

موحّـدة. وهـو مـا أكـده، نائب رئيـس مجلس الدوما الروسـي ألكسندر باباكوف، خلال حديثه علـى هامـش منتـدى الأعمـال الهندي - الروسـي في نيودلهي مطلع أبريل/نيسان 2023.

وقـال باباكـوف «إن هـذه العملـة الجديـدة ستُنشـأ على أسـاس إسـتراتيجي، وليسـت قائمـة علـى الـدولار أو اليورو، وإن تأمينهـا سـيكون بالإعتماد علـى الذهـب والسـلع الأخرى مثل المعادن النادرة»، مؤكداً «أن خطـة إطلاق هذه العملة سـتُعرَض في قمة قادة الـ «بريكس» هذا العام».

تأتـي هـذه الخطـوة بعد تصريحـات سـابقة لوزيـر الخارجية الروسـي سيرغي لافروف، في يناير/كانون الثاني 2023، قال فيها: «إن مبادرة إنشـاء عملة موحّدة بين الدول الأعضاء سـتُناقَش خلال القمة المقرَّر عقدها في جنوب إفريقيا، في أغسطس/آب 2023».

وأوضح لافروف أن «هذا هو الإتجاه الذي تسير فيه المبادرات، التـي ظهـرت قبل أيام فقط، حيـال الحاجة إلى التفكير في إنشـاء عملات خاصة داخل مجموعة دول الـ «بريكس»، وداخل مجتمع دول أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي». مضيفاً أنه «سـيكون هذا بالتأكيـد علـى أجندة قمة الـ «بريكس»، التي سـتُعقَد في جمهورية جنوب إفريقيا في نهاية أغسطس/آب 2023، حيث دُعيَت مجموعة من الدول الإفريقية».

وتسـعى مجموعة الـ «بريكس» من خلال هذه الإجـراءات للقضاء على هيمنة الدولار على المبادلات التجارية العالمية. وفي هذا الصدد، في نهاية مارس/آذار 2023، وقّع كل من البرازيل والصين إتفاقاً للتخلي عـن الـدولار فـي معاملاتهما الثنائية، وهـو ما يُتوقـع أن يقلّل تكاليف الإستثمار ويؤدّي إلى تَطوُّر العلاقات الإقتصادية بين البلدين.

كيف تسعى الـ «بريكس» للإطاحة بالدولار؟

أصبحـت الدعوات إلـى التخلّي عن الدولار داخـل مجموعة الـ «بريكس» أكثر إلحاحاً عقب إندلاع الحرب في أوكرانيا، إذ أصبحت العملـة الأميركيـة إحـدى الأدوات العقابية الغربية ضـدّ الإقتصاد الروسي. كما دفع هذا الواقع دول المجموعة الإقتصادية إلى تكثيف التعاون بينها، وهو ما يؤكده مندوب جنوب إفريقيا لدى الـ «بريكس» أنيل سـوكلال بقوله: «لم تفرض الأمم المتحدة عقوبات على روسيا، بل فقط عقوبات (غربية) أحادية الجانب، لذلك فعلاقتنا مع روسيا أقوى من أي وقت مضى».

ويمثّل تكتل الـ «بريكس» قوة إقتصادية عالمية، تسـعى إلى تكوُّن القطب الأساسـي الثاني في الإقتصاد العالمـي، نظراً إلى تعدادها السكاني الكبير وغناها من حيث الموارد الطبيعية وقوتها الصناعية.

ويبلغ تعداد سـكان الـ «بريكس» أكثر من 3 مليارات و200 مليون شـخص، أي نحو 42 % من إجمالي سـكان العالم، فيما بلغ الناتج المحلي الاسميّ لهذه الدول في العام 2018 نحو 19.6 تريليون دولار، أي نحـو 23.3 % مـن إجمالـي الناتج العالمي. وفـي العام 2020، رغـم الأزمة الصحية، عادل ناتجها الخـام 6.18 تريليون دولار، وفق تقديرات صندوق النقد الدولي.

وحسـب منظمة التجارة العالمية، صـدّرت دول الـ «بريكس» في العـام 2020 نحو 3.3 تريليونات دولار من السـلع، 2.6 تريليون دولار منها صدّرَتها الصين وحدها. وتُصدّر المجموعة ما يعادل 16 % من مجمل الصادرات العالمية، كما تسـتورد 17 % من مجمل الواردات في العالم.

ومنذ تأسيسـها، تشـهد إقتصادات الـ «بريكس» نمـوّاً مطّرداً، ويتنبأ محللون ببلوغها نسبة نمو 40 % في حلول العام 2025.

وفقـاً لهذه الأرقـام، يرى محللون أن مجموعة الـ «بريكس» تملك المؤهـلات الإقتصاديـة والديموغرافيـة والطبيعيـة لإزاحة هيمنة الـدولار عن عرش التجـارة الدولية، الذي تَربَّـع عليه عقب الحرب العالمية الثانية.

صناديق الثروة السيادية في العالم
النمو والتوقعات
مع تركيز خاص على صندوق الإستثمارات العامة السعودي

ما هي صناديق الثروة السيادية (Sovereign Wealth Funds SWFS) في العالم؟ وماذا عن نموّها وآفاقها، مع التركيز بشكل خاص على صندوق الثروة السيادي في المملكة العربية السعودية (صندوق الإستثمارات العامة Public Investment Fund PIF)؟ سنعرض في هذا التحقيق، خصائص صناديق الثروة السيادية ومنها الأهداف والأنواع، والتصنيف، والإطار القانوني، والترتيب، والمخاطر، وكيفية الإستثمار في صناديق الثروة السيادية. ويتم التركيز على صندوق الثروة السيادي السعودي، المعروف أيضاً بإسم صندوق الإستثمارات العامة (Public Investment Fund PIF)، حيث نُلقي الضوء على حوكمة صندوق الإستثمارات العامة، وإستثماراته، ودوره في تشكيل مستقبل المملكة العربية السعودية ما بعد مرحلة الإعتماد على النفط، وإنجازاته، وحجم الصندوق، ودوره في خلق فرص العمل. ونختتم بالآفاق والتوقعات المستقبلية لصناديق الثروة السيادية، والنمو المستقبلي لها وأهمية صناديق الثروة السيادية ولجوء المزيد من الدول الى إنشاء صناديق الثروة السيادية الخاصة بها لتنمية قوتها محلياً وعلى المستوى الدولي وتعزيز المكانة في السوق العالمية.

أهداف وأنواع صناديق الثروة السيادية

صندوق الثروة السيادي، الذي يُطلق عليه أيضاً إسم صندوق الإستثمار الحكومي، هو صندوق إستثمار تملكه الحكومة لإدارة إحتياطات الدولة وإستثمارها في مختلف الأدوات المالية والأصول. عادةً ما تقوم البلدان التي لديها فوائض كبيرة من السلع مثل النفط أو الغاز الطبيعي أو المعادن أو مصادر أخرى من الإيرادات بإنشاء هذه الصناديق.

الأغراض الأساسية لصناديق الإستثمار الحكومية هي:

• الحفاظ على الثروة: غالباً ما يتم إنشاء هذه الصناديق للحفاظ على جزء من ثروة البلد للأجيال المقبلة. من خلال إستثمار فائض الإيرادات، يُمكن للدول توفير الموارد للأوقات الصعبة.

• التنويع: العديد من البلدان التي تعتمد بشكل كبير على تصدير سلعة واحدة، مثل النفط، تُنشئ صناديق إستثمار لتنويع مصادر دخلها، ذلك يُساعد في التخفيف من تأثير تقلُّبات الأسعار في سوق السلع الأساسية.

• الإستقرار: يُمكن لصناديق الثروة السيادية أن تعمل كأداة لتحقيق الإستقرار في إقتصاد الدولة. خلال الأزمات والتقلبات الإقتصادية والركود، يمكن الإعتماد على صناديق الثروة السيادية لدعم الإنفاق الحكومي والأنشطة الإقتصادية.

• النمو الطويل الأجل: يتم إدارة صناديق الثروة السيادية لمدى طويل الأجل، بهدف تحقيق نمو مستدام وتوليد عوائد تعود بالمنفعة على إقتصاد الدول مع مرور الوقت.

• الإستثمارات الإستراتيجية: تقوم بعض صناديق الثروة السيادية أيضاً بإستثمارات إستراتيجية في الصناعات أو القطاعات الرئيسية لدعم التنمية الإقتصادية وتعزيز المصالح الوطنية.

ومن أهم الصناديق السيادية المعروفة:

• صندوق التقاعد العالمي للحكومة النروجية Norway's Government Pension Fund Global GPFG: وهو من أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم، ويتم تمويله من عائدات النفط والغاز في النرويج. ويُدار من قبل بنك نورجيس لإدارة الإستثمار – Norges Bank Investment Manag ment ويستثمر بشكل أساسي في الأسهم الدولية والدخل الثابت.

• مؤسسة الإستثمار الصينية – China Investment Co poration CIC: وهو صندوق الثروة السيادية للصين، وقد تم إنشاؤه لإدارة جزء من إحتياطات الصين من العملات الأجنبية. ويهدف إلى تحقيق عوائد عالية من خلال الإستثمارات المتنوعة في فئات الأصول المختلفة حول العالم.

• جهاز أبو ظبي للإستثمار Abu Dhabi Investment Authority ADIA: هو من أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم، مقرُّه في دولة الإمارات العربية المتحدة. وهو يُدير فائض عائدات النفط لإمارة أبوظبي، ويستثمر في مجموعة واسعة من الأصول.

• هيئة الإستثمار الكويتية – Kuwait Investment A thority KIA: تأسست في العام 1953، وهي من أقدم صناديق الثروة السيادية. تُدير عائدات النفط في الكويت وتستثمر في أصول مختلفة في جميع أنحاء العالم.

• مؤسسة الإستثمار الحكومية السنغافورية Government of Singapore Investment Corporation GIC: تُدير إحتياطات سنغافورة الأجنبية، وتركز على الإستثمارات طويلة الأجل في مجموعة متنوعة من الأصول، بما في ذلك الأسهم والدخل الثابت والعقارات والبنية التحتية.

• جهاز قطر للإستثمار – Qatar Investment Autho ity QIA: وهو صندوق الثروة السيادية القطري، ويدير فائض الإيرادات المستمدة بشكل أساسي من الغاز الطبيعي. ويستثمر عالمياً في فئات الأصول المختلفة.

تخضع صناديق الإستثمار الحكومية لمستويات مختلفة من الشفافية والحوكمة، حسب الدولة. غالباً ما تُشجع أفضل الممارسات الدولية على الشفافية والمساءلة، وممارسات الإستثمار المسؤول لضمان تحقيق الفائدة من أموال صناديق الثروة السيادية للأجيال الحالية والمقبلة.

تستثمر صناديق الثروة السيادية في الأصول العقارية والمالية مثل الأسهم والسندات والعقارات والمعادن النفيسة أو في إستثمارات بديلة مثل صناديق الأسهم الخاصة أو صناديق التحوط. وتستثمر صناديق الثروة السيادية على مستوى العالم. ويتم تمويل معظم صناديق الثروة السيادية من عائدات صادرات السلع أو من إحتياطات النقد الأجنبي التي يحتفظ بها البنك المركزي. قد يتم الإحتفاظ ببعض صناديق الثروة السيادية من قبل بنك مركزي، والذي يقوم بتجميع الأموال في سياق إدارته للنظام المصرفي في الدولة. وعادة ما يكون لهذا النوع من الصناديق أهمية إقتصادية ومالية كبيرة.

مسؤولون سعوديون بينهم محافظ صندوق الإستثمارات العامة السعودي ياسر الرميان وولي العهد الأمير محمد بن سلمان في مركز صندوق الاستثمارات العامة السعودي في الرياض، المملكة العربية السعودية

أنواع صناديق الثروة السيادية

هناك أنواع عدة من صناديق الثروة السيادية:

- صناديق الثروة السيادية التي يتم إنشاؤها من خلال الصادرات السلعية، سواء كانت خاضعة للضريبة أو مملوكة للحكومة.
- صناديق الثروة السيادية التي يتم إنشاؤها من خلال تحويل الأصول من إحتياطات النقد الأجنبي الرسمية.
- صناديق الإستقرار.
- صناديق الإدخار للأجيال المقبلة.
- صناديق إحتياطي المعاشات التقاعدية.
- صناديق الإستثمار الإحتياطية.
- صناديق الثروة السيادية للتنمية الإستراتيجية Strategic Development Sovereign Wealth Fund SDSWF.

أنواع المستثمرين في صناديق الثروة السيادية

المستثمرون	الاهداف الرئيسية
البنك المركزي أو سلطة النقد	المحافظة على رأس المال
مستثمر سيادي في السيولة	عائد الإستثمار والسيولة
المستثمر السيادي في الديون	عائد الإستثمار في الديون

صناديق الثروة السيادية للتنمية الإستراتيجية	عائد الإستثمار والتنمية الإقتصادية
المستثمر السيادي التكاملي	عائد الإستثمار

المصدر: معهد صندوق الثروة السيادية Sovereign Wealth Fund Institute (SWFI)

الإطار القانوني لصناديق الثروة السيادية

يشمل الإطار القانوني لصناديق الثروة السيادية:

- القانون التأسيسي.
- قانون المالية العامة.
- الدستور.
- قانون الشركة المؤسسة.
- قوانين وأنظمة أخرى.

تشارك صناديق الثروة السيادية في سياسات الإقتصاد الكلي في الحالات التالية:

- التحويلات إلى الميزانية للإحتياجات الإستثنائية والمستهدفة.
- سحب الأموال لتحويلها إلى البنك المركزي، في حالة وجود

ميزان مدفوعات إستثنائي أو إحتياجات السياسة النقدية.

• بهدف تعزيز إستقرار الأعمال التجارية المحلية أو الشركات الحيوية لمصلحة الإقتصاد.

تتفاوت شفافية صناديق الثروة السيادية، على سبيل المثال، هناك صناديق ثروة سيادية تُفصح عن ممتلكاتها الاستثمارية بشكل دوري، في حين أن هناك صناديق ثروة سيادية أخرى لا تُفصح عن كل نشاطاتها. منذ العام 2008، إتخذت صناديق الثروة السيادية تدابير لتكون أكثر شفافية.

صناديق الثروة السيادية للتنمية الإستراتيجية

صندوق الثروة السيادية للتنمية الإستراتيجية يُمكن إستخدامه لتعزيز الأهداف الإقتصادية أو الإنمائية الوطنية. معظم الصناديق السيادية لها هدف تجاري، وهو كسب عائد إيجابي معدّل حسب المخاطر على مجموعة الأصول. هناك بعض الصناديق السيادية التي تسعى الى تحقيق الأهداف الإقتصادية أو التنموية الوطنية.

ترتيب صناديق الثروة السيادية

إرتفعت أصول صناديق الثروة السيادية في العالم بشكل كبير، بسبب إرتفاع أسعار السلع الأساسية مثل النفط والغاز.

منذ العام 2005، تم إنشاء ما لا يقل عن 40 صندوق ثروة سيادية.

ترتيب أكبر 10 صناديق ثروة سيادية وفق إجمالي الأصول

رتبة	اسم صندوق الثروة السيادي	إجمالي الأصول	المنطقة
.1	صندوق التقاعد الحكومي النرويجي العالمي	$1,371,813,762,200	أوروبا
.2	مؤسسة الإستثمار الصينية	$1,350,863,000,000	آسيا
.3	شركة الإستثمار الآمن	$1,019,600,000,000	آسيا
.4	جهاز أبوظبي للإستثمار	$853,000,000,000	الشرق الأوسط
.5	هيئة الإستثمار الكويتية	$803,000,000,000	الشرق الأوسط
.6	صندوق الإستثمارات العامة	$776,657,356,350	الشرق الأوسط
.7	جي آي سي برايفت ليمتد	$770,000,000,000	آسيا
.8	المحفظة الإستثمارية لهيئة النقد بهونغ كونغ	$514,223,020,000	آسيا
.9	تيماسيك القابضة	$492,208,248,000	آسيا
.10	جهاز قطر للإستثمار	$475,000,000,000	الشرق الأوسط

المصدر: معهد صندوق الثروة السيادية

مخاطر صناديق الثروة السيادية

صناديق الثروة السيادية ليست محصّنة ضد المخاطر. من المخاطر المرتبطة بالإستثمار في صناديق الثروة السيادية ما يلي:

• العوائد المتقلبة وغير المضمونة.

• تأثير أسعار صرف العملات الأجنبية على صناديق الثروة السيادية

• سوء إدارة أموال صندوق الثروة السيادية بسبب الإفتقار إلى الشفافية.

الإستثمار في صناديق الثروة السيادية

لا يُمكن للأفراد الإستثمار مباشرة في صناديق الثروة السيادية. إلاّ أنه هناك طرق أخرى للإستثمار في صناديق الثروة السيادية مثل الإستثمار في الصناديق المتداولة في البورصة exchange-traded funds ETFs التي تتتبع أداء صناديق الثروة السيادية.

للإستثمار في الصناديق المتداولة في البورصة ETF، يحتاج المستثمرون إلى فتح حساب وساطة أو أي شكل آخر من أشكال حسابات الإستثمار. هناك العديد من الخيارات للمستثمرين وفق أهدافهم. بمجرّد فتح الحساب من خلال وسيط أو تطبيق إستثمار، يُحدد المستثمر عدد الأسهم المراد شراؤها ويُرسل أمر الشراء.

صندوق الثروة السيادية للمملكة العربية السعودية

صندوق الثروة السيادية للمملكة العربية السعودية، المعروف بإسم صندوق الإستثمارات العامة Public Investment Fund PIF، يدير أكثر من 800 مليار دولار من أموال الحكومة السعودية.

تُستثمر هذه الأموال في الشركات والعقارات والمشاريع الأخرى محلياً وعالمياً لتوليد الأرباح لصالح الإقتصاد السعودي. يدعم صندوق الإستثمارات العامة السياحة في المملكة العربية السعودية، ويساهم في خلق فرص العمل والرياضة.

تأسس الصندوق في العام 1971 بموجب مرسوم ملكي، ويقع مقرُّه الرئيسي في الرياض بالمملكة العربية السعودية، وله مكاتب في هونغ كونغ ولندن ونيويورك. نما صندوق الإستثمارات العامة بشكل سريع في السنوات الأخيرة، وقام بتمويل المشاريع السياحية والتجارية الطموحة المعروفة بإسم «المشاريع الضخمة».

حوكمة صندوق الاستثمارات العامة

يترأس صندوق الإستثمارات العامة المحافظ ياسر الرميان، وهو رجل مصرفي ورئيس مجلس إدارة شركة أرامكو السعودية، شركة النفط الوطنية في البلاد، كما يستضيف المؤتمر السنوي «دافوس الصحراء» في الرياض. يترأس مجلس إدارة صندوق الإستثمارات العامة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، حيث جعل الأمير محمد بن سلمان الصندوق حجر الزاوية في خطة النمو الاقتصادي السعودي، رؤية 2030، وهي خطة لمساعدة المملكة العربية السعودية التحوُّل عن الإعتماد على الثروة النفطية، وتوسيع إقتصاد المملكة ليشمل التكنولوجيا والرعاية الصحية ومجالات أخرى.

شعار صندوق الاستثمارات العامة في المملكة العربية السعودية

الموقع إلكتروني
pif.gov.sa

إستثمارات الصندوق السيادي السعودي

يستثمر الصندوق السيادي السعودي في مجموعة من الشركات الدولية، بما في ذلك أوبر وشركة بلاكستون للأسهم الخاصة، وتكتل سوفت بنكا الياباني والإمتيازات الرياضية مثل فريق الدوري الإنكليزي الممتاز لكرة القدم نيوكاسل يونايتد. وأعلن الصندوق السيادي السعودي عن إطلاق شركة طيران جديدة، الرياض للطيران، بشراء 72 طائرة بوينغ دريملاينر، ويلتزم الصندوق السيادي السعودي إستراتيجية «خضراء».

يستثمر صندوق الثروة السيادية في المملكة العربية السعودية في مشاريع وطنية مثل المدينة المستقبلية في الصحراء نيوم، بحيث تعمل بالكامل على الطاقة المتجدّدة، وتصدير الطاقة الخضراء. وأدى إستثمار الصندوق السيادي السعودي في شركة لوسيد موتورز لصناعة السيارات الكهربائية، في إقناع الشركة بفتح مصنع في المملكة العربية السعودية. يمتلك الصندوق حصصاً في شركات صناعة ألعاب الفيديو Activision Blizzard Inc و- Electro ic Arts Inc. والخدمات الرقمية وشركات البيع بالتجزئة لأغنى رجل في آسيا، موكيش أمباني.

المرحلة المستقبلية ما بعد مرحلة الإعتماد على النفط

يُساهم صندوق الثروة السيادية في المملكة العربية السعودية في تطوير جميع جوانب المملكة. لقد ساهم إلى حد كبير في تطوير الرياضة، حيث إستثمر في مجالات الرياضة مثل الغولف، وكرة القدم مع إستراتيجية حكومية أوسع للترويج للسياحة في البلاد، وتحسين نوعية الحياة للمواطنين.

الغرض الرئيسي لصندوق الإستثمارات العامة هو الإستثمار للحفاظ على مستقبل المملكة العربية السعودية خلال المرحلة المستقبلية ما بعد الإعتماد على النفط، مع جذب النقد الأجنبي إلى البلاد من خلال إطلاق صناعات جديدة. ويركز صندوق الثروة السيادي السعودي على تطوير السياحة في المملكة.

يستثمر صندوق الثروة السيادي السعودي أيضاً جنباً إلى جنب مع بعض أكبر مديري الأصول، وصنّاع الصفقات في العالم. لقد قام ببناء فريق من أكثر من 50 شخصاً في نيويورك لإدارة محفظة متنامية من الأسهم الأميركية، ولديه مكاتب في أوروبا وآسيا.

إنجازات صندوق الإستثمارات العامة

يسعى الأمير محمد بن سلمان الى جعل صندوق الإستثمارات العامة كمستثمر عالمي من أجل تحقيق أهداف النمو المستدام. في العام 2022، إقترض الصندوق 17 مليار دولار من البنوك، وجمع 3 مليارات دولار من بيع السندات الخضراء للمرة الأولى. تخضير الإقتصاد السعودي هو من أهم التوجهات لصندوق الإستثمارات العامة. كما وأن صندوق الإستثمارات العامة هو الداعم الرئيسي لمعظم إستثمارات المملكة في مجال الطاقة المتجددة. من خلال

مدينة نيوم، يموّل صندوق الإستثمارات العامة أحد أكبر المشاريع في العالم لإنتاج وقود الهيدروجين، دون التسبب في أي إنبعاثات ضارة.

حجم صندوق الإستثمارات العامة السعودي

سوف يشرف صندوق الإستثمارات العامة السعودي على 2 تريليون دولار في حلول العام 2030، مما يجعل حجم صندوق الإستثمارات العامة السعودي، أكبر من الصندوق السيادي النرويجي. وسيشمل تحقيق هذا الهدف تحويلات أكبر للأصول من الدولة، إما السيولة من عائدات النفط الزائدة عندما تكون أسعار الخام مرتفعة أو حصص في أصول مثل أرامكو السعودية، منتج النفط الحكومي.

دور صندوق الإستثمارات العامة في خلق فرص العمل

قام صندوق الإستثمارات العامة السعودي بإنشاء 25 شركة وخلق 1.81 ألف وظيفة في العام 2022، وفقاً لبيانات رسمية سعودية.

وفقاً للتقرير السنوي لصندوق الإستثمارات العامة السعودي لعام 2022، أطلق صندوق الإستثمارات العامة مجموعة متنوعة من الشركات، مثل شركة القهوة السعودية وشركة تطوير المنتجات الحلال، وزادت أصول الصندوق الخاضعة للإدارة بنسبة 12.8 % لتصل إلى 2.23 تريليون ريال سعودي (595 مليار دولار) في العام 2022. من 1.98 تريليون ريال المسجل في العام 2021.

آفاق صناديق الثروة السيادية في المستقبل

تكتسب صناديق الثروة السيادية أهمية في جميع أنحاء العالم، وتساهم إلى حد كبير في تنمية البلدان. ويُساهم صندوق الثروة السيادي للمملكة العربية السعودية، صندوق الإستثمارات العامة، إلى حد كبير في تنمية المملكة.

تختلف صناديق الثروة السيادية عن الأنواع الأخرى من صناديق الإستثمار، من حيث أنها صناديق إستثمار مملوكة للدولة، تستثمر في الأصول العقارية والمالية. وتستثمر صناديق الثروة السيادية على مستوى العالم.

التوقعات المستقبلية لصناديق الإستثمار السيادية كالتالي:

- في المستقبل، سيكون لصناديق الثروة السيادية دور كبير في تحديد مسارات الإستثمار العالمي، ودعم قوة الدول على الصعيد العالمي.
- يُتوقع أن يكون لصندوق الثروة السيادية أهمية إقتصادية ومالية كبيرة.
- في المستقبل، ستُنشئ المزيد من الدول صناديق ثروتها السيادية، لتطوير بلادها محلياً وعلى نطاق عالمي.

الدكتورة سهى معاد

مراكز القوى في العالم

قوّة المملكة العربية السعودية

تعتمد قوة الدول ومراكزها على عوامل عدة، بما في ذلك القوة الإقتصادية والعسكرية والسياسية والثقافية والتكنولوجية، أبرزها الولايات المتحدة الأميركية، والصين، والإتحاد الروسي، والإتحاد الأوروبي، والهند، واليابان. ونشهد في الوقت الراهن، صعوداً كبيراً للمملكة العربية السعودية مع تزايد قوّتها على الصعيد العالمي وزيادة نفوذها الدولي.

قوة عالمية صاعدة

لدى المملكة العربية السعودية موقع مهم في الساحة العالمية بسبب عوامل عدة، بما في ذلك إقتصادها الكبير ومواردها الطبيعية الغنية، وخصوصاً النفط. وتُعتبر السعودية أكبر منتج للنفط في العالم، وتلعب دوراً مهماً في تأمين إمدادات النفط العالمية.

القطاعات القوية

تُعتبر المملكة العربية السعودية من أكبر الإقتصادات في العالم العربي، وتتميّز بقطاعات عدة قوية ومهمة، وذلك في النفط والغاز، والبناء والتشييد، والصناعة، والسياحة، والخدمات المالية.

حجم الثروة

يرتبط حجم ثروة المملكة العربية السعودية بموارد النفط والغاز الطبيعي التي تملكها البلاد، وتقدر الثروة النفطية بنحو 34.4 تريليون دولار. وتُعد المملكة أكبر منتج للنفط في العالم وتحتل مكانة مهمة في سوق النفط العالمي. وتشكل إيرادات النفط نسبة كبيرة من

إيرادات الحكومة السعودية والناتج المحلي الإجمالي للبلاد. ويتأثر حجم ثروة المملكة بعوامل إقتصادية وسياسية خارجية وداخلية عدّة وفقاً لتطورات السوق النفطية وسياسات الحكومة السعودية.

الشؤون الاقليمية

يُعتبر دور المملكة العربية السعودية في الشؤون الإقليمية مهماً، وله تأثير كبير على الصعيد العالمي. وتُراوح الجوانب المختلفة لدور المملكة في الشؤون الإقليمية من الدبلوماسية والسياسة الخارجية إلى الأمن والإقتصاد.

موازنة السّعودية... كفاءة وفائض يضاف إلى الاحتياطيّات وفرص عمل تاريخيّة

إستقرار أسواق الطاقة العالمية

تلعب المملكة دوراً حاسماً في الحفاظ على إستقرار أسواق الطاقة العالمية، كون المملكة أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم، لذا تسعى إلى ضمان إستمرارية إمدادات الطاقة العالمية وتخفيف التقلبات في أسعار النفط.

تعزيز التعاون على الصعيد العالمي والعربي

تلعب المملكة دوراً هاماً في تعزيز التعاون على الصعيد العالمي والعربي بفضل موقعها الجغرافي الإستراتيجي ودورها السياسي والإقتصادي في المنطقة. ومن أبرز معالم القوة للمملكة العربية السعودية التي تساعدها في تعزيز التعاون على الصعيد العالمي والعربي: القوة الإقتصادية، والدور الإقليمي والسياسي، والدور الإنساني والتنموي، والعلاقات الدولية.

القوة العسكرية والدفاعية

تُعتبر المملكة العربية السعودية من أكبر القوى العسكرية في المنطقة العربية، وتمتلك قوات مسلحة قوية ومتطورة. تتألف قواتها العسكرية من الجيش السعودي والقوة الجوية السعودية والبحرية السعودية، بالإضافة إلى قوات الحرس الوطني السعودي والقوات الخاصة السعودية.

تتميز القوات العسكرية السعودية بتجهيزها بأحدث التقنيات العسكرية والأسلحة المتطورة. تمتلك المملكة العربية السعودية نظام دفاع جوي متقدم يشمل منظومة «باتريوت» الصاروخية ومنظومة «ثاد»، وتُعتبر قواتها الجوية من أكبر القوات الجوية في المنطقة. كما تمتلك البحرية السعودية أسطولاً من السفن الحربية المتطوّرة والغواصات.

قوّة المملكة التكنولوجية

تُعتبر المملكة العربية السعودية من أكبر الإقتصادات في الشرق الأوسط، وتستثمر بشكل كبير في التكنولوجيا والإبتكار. هناك مجالات تقنية عدة تركز عليها المملكة لتعزيز قوتها التكنولوجية، ومن بينها: البنية التحتية الرقمية، والذكاء الإصطناعي والتحليل البياني، والتكنولوجيا النظيفة والطاقة المتجددة، والتكنولوجيا الفضائية، والتكنولوجيا المالية (Fintech)، وتكنولوجيا التشفير. وتسعى المملكة العربية السعودية بإستمرار إلى تعزيز قوتها التكنولوجية والإستثمار في تطوير النظم التكنولوجية في مختلف القطاعات.

سلسلة التوريد العالمية

تُعدّ المملكة العربية السعودية من أكبر المساهمين في سلسلة التوريد العالمية، وذلك يعود إلى الموارد الطبيعية الهائلة التي تمتلكها المملكة ودورها كأحد أكبر منتجي النفط في العالم. وفقاً للإحصاءات العالمية، تُعتبر المملكة أكبر مصدِّر للنفط في العالم، وتمتلك إحتياطات هائلة من البترول مما يُعطيها قوة كبيرة للتأثير على أسعار النفط العالمية. بالإضافة إلى النفط، تتمتع المملكة بمصادر غنية أخرى مثل الغاز الطبيعي والفوسفات والذهب والنحاس والزنك، مما يجعلها من أكبر الدول في صناعات البتروكيماويات والتعدين والمعادن.

الصحّة العالمية

تلعب المملكة دوراً مهماً في الحفاظ على الصحة العالمية من خلال تقديم الدعم المالي والمساعدات الإنسانية، والتعاون الدولي والشراكات، والرعاية الصحية المتقدمة، والإستجابة للطوارئ الصحية، والبحث العلمي والإبتكار.

الأمن الغذائي

تحظى المملكة العربية السعودية بموارد وإمكانات هائلة لتحقيق الأمن الغذائي. وتُعتبر الزراعة والثروة الحيوانية قطاعين رئيسيين في توفير الغذاء للسكان، بالإضافة إلى إستيراد المواد الغذائية.

وتشجع الحكومة السعودية بشكل كبير الإستثمار في القطاع الزراعي من خلال توفير التسهيلات والدعم المالي للمزارعين والمستثمرين. كما تُركز المملكة على تربية الماشية والأغنام والدواجن. وتهدف الحكومة السعودية إلى زيادة إنتاج اللحوم والألبان المحلية وتحسين جودتها. وتُقدم الحكومة الدعم المباشر للمربّين والمزارعين لتعزيز هذا القطاع.

الأمن والسلام العالميّان

تُعدُّ المملكة العربية السعودية من الدول الرائدة في جهود تحقيق الأمن والسلام العالمي. تمتلك المملكة قوة إقتصادية وعسكرية مهمة، وتلعب دوراً كبيراً في المنطقة العربية وعلى الصعيد العالمي. وثمة أمور عدة تساعد في زيادة قوة المملكة في هذا المجال منها الإستقرار الداخلي، والدور الإقليمي، والدور الإنساني، والقدرات العسكرية، والشراكات الدولية. ورغم جهود المملكة في تحقيق الأمن والسلام العالميين، فإن هذه الأهداف تتطلب جهوداً مشتركة من المجتمع الدولي وتعاوناً دولياً لمواجهة التحدّيات العالمية وتحقيق السلام الشامل.

حلُّ النزاعات على الصعيد العالمي

تُعتبر المملكة من الدول ذات النفوذ الإقليمي في الشرق الأوسط، ولديها دور إستراتيجي في حلّ النزاعات على الصعيد العالمي. تتمتع المملكة بعوامل عدة تساهم في قوتها الإستراتيجية، بينها الدور الإقليمي الهام، والقدرة الإقتصادية، والدور الثقافي والديني، والسياسة الخارجية النشطة، والدبلوماسية الفعّالة.

الحفاظ على البيئة

تتبنّى المملكة العربية السعودية مجموعة من الجهود القوية في الحفاظ على البيئة وتعزيز الإستدامة البيئية. وقد إتخذت العديد من الإجراءات والمبادرات للتعامل مع التحدّيات البيئية التي تواجهها البلاد. ومن أبرز الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية لتعزيز قوتها في الحفاظ على البيئة، «رؤية 2030»، والطاقة المتجددة، والحفاظ على البيئة البرية، ومكافحة التلوث، والزراعة المستدامة، والتوعية البيئية.

إمتلاك أهم الموارد في العالم

تمتلك المملكة العربية السعودية موارد طبيعية غنيّة ومهمة، تجعلها من بين الدول الرائدة في العالم من حيث الموارد. ومن أهم الموارد الرئيسية التي تمتلكها المملكة، النفط حيث تُعتبر أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم، وتحتوي على إحتياطات هائلة من النفط، وتلعب دوراً حيوياً في تأمين إمدادات النفط العالمية، والغاز الطبيعي حيث تحتل المملكة مركزاً مهماً في إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي. وتمتلك السعودية موارد ضخمة من الغاز الطبيعي المسال والغاز الطبيعي غير المسال.

كما تحتل المملكة مكانة مهمّة في إنتاج الذهب، وتمتلك مناجم للذهب في مناطق عدّة، وتستثمر في صناعة التعدين لإستخراج وتصفية الذهب، إضافة إلى المعادن الأخرى مثل: الفوسفات والبوكسيت والزنك والنحاس والرخام والجبس والحجر الجيري وغيرها. وتعمل السعودية على تطوير صناعة التعدين للإستفادة من هذه الموارد، فضلاً عن الطاقة الشمسية، حيث تُعتبر المملكة من أغنى الدول في مصادر الطاقة الشمسية. وتستثمر المملكة العربية السعودية بشكل كبير في مجال الطاقة الشمسية من خلال إنشاء محطات توليد الكهرباء بالطاقة الشمسية.

بفضل هذه الموارد، تُعتبر المملكة قوة إستراتيجية وإقتصادية كبيرة في العالم، وتلعب دوراً مهماً في تلبية الطلب العالمي على النفط والغاز وغيرها من الموارد الطبيعية.

الدكتورة سهى معاد

BANQUE MISR WILL REMAIN EGYPT'S LUCKY CHARM

THE SACRED SCARAB FORMS A PART OF OUR LOGO AS A POTENT AMULET THAT SYMBOLIZED PROTECTION AND RESURRECTION TO THE ANCIENT EGYPTIANS

- Banque Misr is a pioneer in projects, structured finance and acquisitions for numerous large-scale transactions
- The bank has funded key projects over the past 100 years and contributed to the establishment of 157 companies in various sectors through offering a wide range of banking activities, with a specific focus on arranging highly structured, debt-based financing transactions
- The bank offers a versatile range of products and services catering to a wide client base
- Banque Misr was named the 'Best Provider of Money Market Funds in Africa and the Middle East' for the years 2009 and 2010 and the 'Best Provider of Money Market Funds in the Middle East' for the years 2008, 2012, 2013, 2014 and 2015. The bank was also named the 'Best Provider of Money Market Funds and Short-Term Investments in the Middle East' in 2015, 2016, 2017, 2018, 2020, 2021, 2022 and in Africa and the Middle East in 2019
- The bank offers a full range of Sharia-compliant products and services through 44 Islamic branches
- The bank has a strong regional and international presence, with branches in the UAE, Lebanon, Germany and France, as well as representative offices in China, Russia, South Korea and Italy
- The bank has one of the largest banking networks in Egypt and the Middle East, With more than 800 branches
- Banque Misr became a member of the UN Global Compact for the years 2016, 2017, 2018, 2019, 2020 and 2021 and is the first state-owned bank to issue an annual sustainability report in accordance with the internationally-recognized Global Reporting Initiative (GRI) for the seventh year, in addition to joining the United Nations Environment Programme Finance Initiative (UNEP FI) "Principles for Responsible Banking"

بنك مصر
BANQUE MISR
WORKING TOGETHER FOR PROSPERITY

BM Phone 19888
بي إم فون

www.banquemisr.com

نمو قوي للودائع الإدخارية في المصارف السعودية

إرتفعت في 4 بنوك بين 52 % و120 %

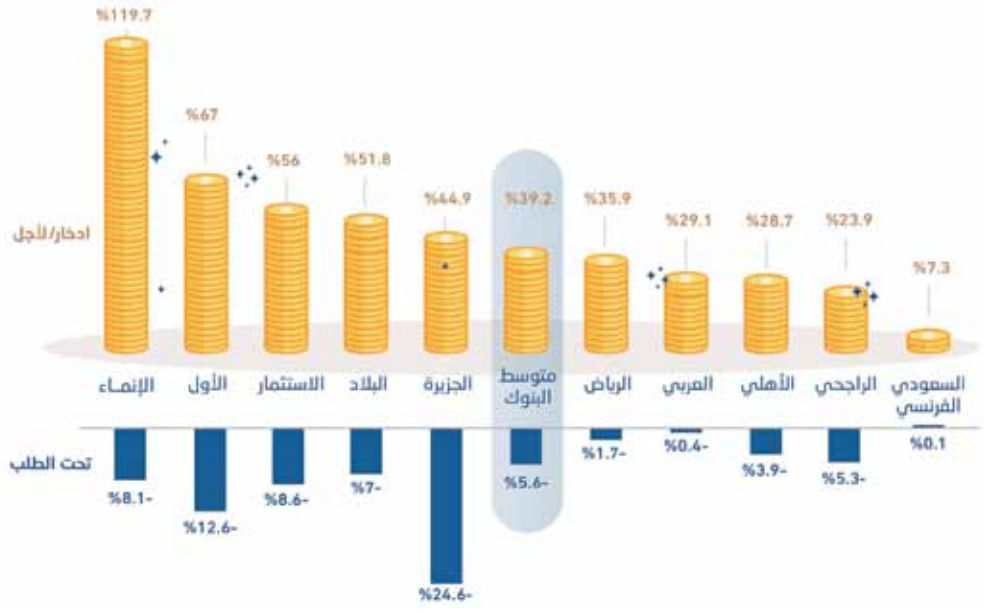

واصلت الودائع في البنوك السعودية نموها بنهاية النصف الأول من العام الجاري 2023، على أساس سنوي، بقيادة الودائع الادخارية مع إقبال المودعين عليها نتيجة إرتفاع الفائدة، إذ إرتفعت في أربعة بنوك بين 52 % و120 %، لكن قابله تراجع في الودائع تحت الطلب.

وقد بلغت الودائع للبنوك المحلية في نهاية النصف الأول من 2023 نحو 2.45 تريليون ريال مقابل نحو 2.27 تريليون ريال في نهاية الفترة نفسها من العام الماضي، وبزيادة 7.8 %.

وجاءت تلك الزيادة بفضل نمو الودائع الإدخارية، التي إرتفعت بنحو 39.2 %، ليصل حجم الودائع إلى 940.2 مليار ريال، قابله تراجع في الودائع تحت الطلب بنحو 5.6 % لتصل إلى 1.43 تريليون ريال، بحسب «الإقتصادية» (جريدة العرب الإقتصادية الدولية).

وتنقسم الودائع لدى المصارف السعودية إلى ثلاثة أنواع رئيسة هي: ودائع تحت الطلب، والودائع الزمنية والإدخارية، إضافة إلى نوع ثالث يُسمى ودائع أخرى شبه نقدية، التي تشمل ودائع بالعملة الأجنبية والودائع مقابل اعتمادات مستندية والتحويلات القائمة، كذلك عمليات الريبو المنفّذة مع القطاع الخاص.

وكما هو متوقع، تراجعت الودائع تحت الطلب في البنوك السعودية 5.6 % مقابل نمو 8 % عن الفترة نفسها من العام الماضي، ليستغل المودعون أسعار الفائدة المرتفعة وتحويل أموالهم إلى تلك الأنواع من الودائع. وتُعرف ودائع الحسابات تحت الطلب بالأموال المجانية، أي: الودائع التي لا تدفع عليها المصارف فوائد لمودعيها، بخلاف الودائع الادخارية.

الأعلى نمواً

وسجّل مصرف الإنماء أعلى معدل نمو بين البنوك السعودية في الودائع الإدخارية، حيث سجّل إرتفاعاً بنحو 120 %، تلاه البنك الأول 67 % ثم بنك الإستثمار بواقع 56 %، والبلاد 51.8 %، في حين سجل البنك السعودي الفرنسي أدنى معدل نمو بين البنوك السعودية بواقع 7.3 %.

الأكثر إعتماداً على «الإدخارية»

مع النمو الكبير في الودائع «الإدخارية» خلال النصف الأول من العام الجاري، نجد أن هناك تغيُّراً في أوزان الوادئع، حيث مثلت الودائع «الإدخارية» نحو 38.4 % من ودائع البنوك، مقارنة بنحو 29.8 % قبل عام، لتتراجع حصة الودائع تحت الطلب إلى 58.4 %، مقارنة بنحو 66.7 % قبل عام.

ويُعدُّ البنك السعودي للإستثمار الأكثر إعتماداً على الودائع الإدخارية، حيث مثّلت نحو 46.9 % من إجمالي ودائعه، تلاه بنك البلاد بحصة 43.8 % ثم بنك الجزيرة بـ43.3 %.

في المقابل، فإن البنك الأهلي الأقل إعتماداً على هذه الودائع بواقع 17.6 %، تلاه البنك الأول بواقع 24.9 % ثم مصرف الراجحي 28.2 %.

مَصْرِفُ الجُمْهُورِيَّة
JUMHOURIA BANK
المصرف الصديق

يقدم مصرف الجمهورية
الخدمات الإلكترونية لعملاءه
ويساعدهم على إجراء معاملاتهم
وإنهاء مهامهم بشكل سريع وسلس

خدماتنا الإلكترونية

mastercard VISA Plus PAY BUSINESS

خدمة الصراف الآلي ATM
خدمة نقاط البيع P.O.S
خدمة الرسائل 16016
المركز الصوتي 1500

نحرص في مصرف الجمهورية على مواكبة كل ما هو متطور
في عالم التكنولوجيا بهدف منح عملائنا أحدث الخدمات
إذ نكرس جهودنا للعمل بجد لجعل حياتهم أكثر مرونة وسهولة .

الإدارة العامة ، شارع عمر المختار | طرابلس - ليبيا
Head office: Omar elmokhtar St. | Tripoli - Libya

بريد إلكتروني: jum@jbank.ly E-mail:
الموقع الالكتروني: www.jbank.ly Website:
السجل التجاري 429 Commercial Register

هاتف: 45/ 333403 21 218+, 4442541 21 218+ Phone:
فاكس: 4442476 21 218+ 3332505, 21 218+ Fax:
ص.ب: 685-3224 , P.O Box: سويفت: jambly/tbxxx Swift code:

البنك العربي...
أفضل بنك في الشرق الأوسط
للعام 2023

للعام الثامن على التوالي

arabbank.com

البنك العربي
ARAB BANK

النجاح مسيرة